جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993- 2014)

إعداد الطالب:
عبدالله نواف النوايسة

إشراف
الأستاذ الدكتور سعود الطيب

رسـالة مقدمـة إلى كلية الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـر
في الاقتصـاد/ قسـم اقتصـاديات المـال والإعمال

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالله نواف النوايسه الموسومة بـ:

التجارة الخارجية واثرها على الاتياجيات الاجنبية في الاقتصاد الاداري خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **ماجستير** في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.سعود موسى الطيب		٢٠١٥/١١/٢٦	مشرفاً ورئيسا
د.راضي العضايله		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د.خالد علي المجالي		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د.تركي مجحم الفواز		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

الإهداء

إلى روح قدوتنـــا ومعلمنـــا....... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى رأس الحكمه وسندي أبي أدام الله بقاءه.

إلى نبع الحنان أمي الغالية حفظها الله ومتعها بالصحة والعافية .

إلى شموع حياتي أخواتي الغاليات .

إلى أخي الذي لم تلده أمي .....محمد نواف الحجوج.

إلى جواهر حياتي صفوان وانس .. اللذين يحملان كل معاني البراءة.

عبدالله نواف النوايسة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلـــى آلـــه وأصـــحابه أجمعين.

أحمد الله وأشكره أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل سعود الطيب، الذي أشرف على هذه الرســـالة، والى أعضاء لجنة المناقشة والمكونة من الأستاذ الدكتور سعود موسى الطيب مشرفاُ والدكتور راضي العضايلة عضوا والدكتور خالد المجالي عضوا والدكتور تركـــي الفواز عضواً خارجياً.

كما أقدم شكري لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة مـــن أعضـــاء هيئـــة تدريس.

والشكر موصول إلى الزملاء والزميلات رفقاء الدرب درب العلم والذين قضيت معهم وقتاً جميلاً في طلب العلم واخص بالذكر كل من محمد غالب الكركي ومازن عبدالحميد الطراونة واحمد سلامة الصرايرة وأسامة تيسير الصرايرة .

عبدالله نواف النوايسة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993- 2014)

عبدالله نواف النوايسة

جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدراسة إلي قياس أثر التجارة الخارجية على الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1993- 2014). استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والأسلوب القياسي، باستخدام السلاسل الزمنية، ونموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح متجه الخطأ. كما طبقت اختبارات أخرى مثل اختبار السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

وقد تبين من خلال الدراسة أن للصادرات أثراً موجباً على الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (21.69%)، في حين إن المستوردات لها أثر سلبي على الاحتياطيات الأجنبية بنسبة(-6.97%) خلال فترة الدراسة، بالتالي فإن تأثير التجارة الخارجية كان لها أثر موجب على الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (14.72%) خلال فترة الدراسة.

إن أهم ما أوصت به الدراسة أن على الدولة الأردنية المحافظة على قدر كافٍ من الاحتياطات الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الاستيراد ولمواجهة أي أخطار مالية محتملة وأن تبذل المزيد من الجهود في سبيل دعم الصادرات الأردنية لما لها من أثر ايجابي في رفع الاحتياطيات الأجنبية.

Abstract

Foreign Trade and its Influence on Foreign Reserves in Jordanian Economy through the period (1993-2014).

Abdallah Nawaf al-Nawaiseh
Mu'tah University,2015

This study aims to identify the effect of foreign trade on foreign reserves in Jordanian economy through the period (1993-2014). The study used the descriptive approach and the standard method using time series, co-integration approach, error victor correction approach, in addition to other tests that were applied such as causality test, variance decomposition, and response reaction for achieving the goals.

It is also evident from this study that exports have positive effect on foreign reserves with (21.69 %), but imports have negative effect on foreign reserves with (-6.97%) during the period of the study. So the influence of foreign trade has positive effect on foreign reserves with (14.72%) during the period of the study.

The study recommended that Jordan has to keep on an enough size of foreign reservesto meet the increased demand for exporting and to face any possible financial threats in addition to exercise more efforts to support the Jordanian exports for their positive effect on increasing foreign reserves.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

مما لا شك فيه أن غالبية الدول النامية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، وتحقيق وتائر سريعة من النمو الاقتصادي، وبالنسبة للاقتصاد الأردني والذي يعاني من محدودية موارده الاقتصادية، فإن توفير العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية؛ يعد من الأهداف الاقتصادية بالغة الأهمية، أي أن النمو الاقتصادي لابد أن يتركز على القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع القابلة للتصدير وهو ما يسمى بالنمو المتحيز للتصدير (Export – biased growth)، كما أن المبالغ المتحققة من عملية التصدير تقلل من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

تعمل الدول على تنمية اقتصادها لرفع رفاهية مواطنيها، ويتضح ذلك بطرح وتطبيق مجموعة من البرامج الاقتصادية الإصلاحية حيث تعمل على تنمية الاقتصاد والتي يطبقها القطاعان الحكومي والخاص، حيث ركزت هذه البرامج على تنمية وتحرير الأسواق وتشجيع التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، وذلك في إطار التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى إنشاء نظام تجاري دولي يهدف إلى تحرير التجارة من كافة القيود وفتح الأسواق أمام تدفق الصادرات من جميع الدول .

تقوم التجارة الخارجية بدور حيوي وبالغ الأهمية في اقتصاديات الدول بشكل عام وفي اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، لكونها تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية، التي لا تستطيع الدول النامية أن تنتجها محلياً أو اللازمة لنموها ونهضة مختلف القطاعات الاقتصادية، كما وتهيأ الظروف المناسبة للتغلب على العقبات التي تعترض النمو المتوازن بين هذه القطاعات التي تعاني من التفكك وضعف التشابك الاقتصادي فيما بينها وذلك من خلال تصريف الفائض من الإنتاج من حاجة السوق المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لدعم القدرة الاستيرادية.

تسعى الدول بشكل عام إلى توفير قدر آمن ومناسب من الاحتياطيات المالية الأجنبية بحيث تعكس ثقة لدى المستثمرين الأجانب للاطمئنان على مدى جدوى الاستثمار في هذه الدولة، كما تهدف إلى توفير مبالغ من العملات الأجنبية تضمن الالتزام بديون الدولة الخارجية وتضمن أيضاً صمود الاقتصاد أمام الهزات الاقتصادية والمالية ومن هنا يمكن طرح تساؤل، ما هو المستوى الأمثل والملائم للاحتياطات المالية الأجنبية التي يجب على الدولة أو البنك المركزي أن يوفرها، ليكون الاقتصاد بشكل عام في آمان ؟

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، حيث أن الاحتياطات الأجنبية تعتمد بشكل ما على التجارة الخارجية فكلما زادت صادرات الدولة من المنتجات والسلع زادت مستورداتها من العملات الصعبة، وبذلك ترتفع الاحتياطات الأجنبية لديها. وبما أن الاستيراد بطريقة أو بأخرى يؤدي إلى صرف مبالغ من العملات الصعبة فإنه يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في الميزان التجاري.

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم. ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول في التجارة دون استثناء وذلك لما تتركه من آثار ايجابية على الكفاءة الاقتصادية والرفاه الاقتصادي(وراد، 2013).

2.1 مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات في الاقتصاد الأردني، وتأثيرها المباشر على حجم الاحتياطات الأجنبية بشكل خاص أتت هذه الدراسة لقياس الأثر الذي تحدثه التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة في تحديد القوة الاقتصادية والشرائية للدولة .

وبالتحديد تكمن مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية :

- ما أثر التجارة الخارجية على الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الأردني ؟

أ - ما أثر الصادرات على الاحتياطيات الأجنبية ؟

ب- ما أثر الاستيراد على الاحتياطيات الأجنبية ؟

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الأردني سواء أكانت صادرات أو مستوردات، ومدى تأثيرها على الاحتياطيات الأجنبية. كما تبين الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في المحافظة على مستويات آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، ومدى كفاية أو ملائمة هذه الاحتياطيات. وتميزت الدراسة بتحليل بيانات التجارة الخارجية للفترة الزمنية (1993-2014).

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس أثر التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

أ- قياس أثر الصادرات على الاحتياطات.

ب- قياس أثر المستوردات على الاحتياطات.

5.1 فرضيات الدراسة

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

ويتفرعا منها الفرضيات آلاتية:

أ- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

ب- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المستوردات والاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

6.1 النموذج القياسي

لقياس اثر التجارة الخارجية بشـقيها الصـادرات والمسـتوردات علـى الاحتياطيات الأجنبية خلال فترة الدراسة فان النموذج المستخدم في هذه الدراسة سيقوم باستخدام الصيغة التالية :

$$Ln(Fr) = b0+b1Ln(EX) + b2Ln(IM)+E$$

Fr: الاحتياطيات الأجنبية

EX : الصادرات

IM: المستوردات

b0, b1, b2 : معالم النموذج

E: الخطأ العشوائي

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سوف يتم في هذا الفصل استعراض مفهوم التجارة الخارجيـــة والاحتياطـــات الأجنبية وأهميتهما، بالإضافة إلى التعرف على نظريات التجارة الخارجيـــة بشـــكل مبسط واهم العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية والاحتياطات الأجنبية وربطهما معاً. كما سيتناول بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1.2 مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فـــلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمـــة أو ناميـــة، ويمكن تعريف التجارة الخارجية كالآتي:-

1. المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقـــال الســـلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار وآخرون، 2000).
2. عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصـــر الإنتـــاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيـــق منـــافع متبادلـــة لأطـــراف التبـــادل (عبدالعظيم وآخرون، 1996).

كما عرفت التجارة الخارجية على أنها: فرع من فروع علم الاقتصاد والـــذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

أ. تبادل السلع المادية .

ب. تبادل الخدمات.

ج. تبادل النقود (رؤوس الأموال).

د. تبادل عنصر العمل.

من خلال التعاريف السابقة يستنتج أن التجارة الخارجيـــة عبـــارة عـــن: مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور ســـلع وخـــدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون دول مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

2.2 أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) مـــن المجتمعات، إذ تعمل على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيـــارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجيـــة بشـــكل عام. وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشـــراً جوهريـــاً على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيهـــا، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصـــيد الدولـــة مـــن العمـــلات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.

يمكن أن تسهم التجارة الخارجية في تحسين شروط إنتاجية العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، كما أنها تساعد على الاستغلال الأمثل للاستثمارات والإمكانيات المتاحة في الاقتصاد الوطني ، حيث تلجأ الدول عن طريق التجارة الخارجية إلى القيام باستيراد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات والمنتجات على اعتبار أن لكل دولة ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية التي لا تسمح لها بإنتاج السلع داخلياً، أو أنها تنتجها بتكاليف تفوق بكثير تكاليف استيراد تلك السلع ، وهكذا تتمكن مختلف الدول من تلبية حاجاتها من السلع التي لا يمكن إنتاجها داخليا. لذلك فان التجارة الخارجية بالنسبة لكل دول العالم تعتبر عنصراً فعالاً وضرورياً لمتابعة التطور وتحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تستطيع من خلالها أن تحصل على القروض والاقتراض الدولي الذي هو صورة من صور انتقال السلع والخدمات من دولة لأخرى، فالدول المقترضة تحصل على الأموال في صورة سلع وخدمات وآلات، وعندما تقوم برد الديون المقترضة فهي تصدر السلع والخدمات التي تنتجها إما إلى الدول التي اقترضت منها أو إلى الدول الأخرى من أجل

الحصول على القطع الأجنبية الذي بواسطته ترد ديونها، وهذا يعني إن الدول لا تقترض النقود لذاتها وإنما تتمكن من زيادة قدرتها الإنتاجية وترفع مستوى معيشته، ولهذا فهي تستبدل هذه النقود بالسلع والخدمات اللازمة لتطورها الاقتصادي(العرب،2003).

3.2 بعض العوامل والمتغيرات التي تؤثر في التجارة الخارجية

يمكن عرض أهم العوامل التي لها تأثير في حجم التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة مثل تكلفة النقل والتي تمثل السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، وكذلك بعض الأنشطة الأخرى التي لها تأثير مباشر في حجم ونوعية التجارة الخارجية مثل النشاط السياحي والاهتمام به وتطويره لغرض جذب السياح والوافدين الأجانب إلى داخل الدولة وتحقيق الإيرادات المتزايدة في السياحة، فضلا عن السلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية بهدف إنتاج سلع أخرى، وإنتاجها يتطلب استخدام سلع معينة تؤثر على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته، وتأثير الدخل إذ تهتم النظريات في تحليلاتها بجانب الطلب وخاصة نظرية (الاقتصادي السويدي أستيفان ليندر Stafian Linder) التي تستند على افتراضين هما: احتمال تصدير السلع يزداد مع توافر الأسواق المحلية لها ومجموع السلع الموجودة في تلك الأسواق يعتمد على معدل دخل الفرد، فهو يعد من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا دور الطلب في أنموذج تفسير التجارة الخارجية، وبين بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية وعدم قدرتها في تفسير السلع من الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية، والشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في نقل رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة بين الدول، فهي تسهم بشكل واضح في نمو حجم التجارة الخارجية خاصة بين الدول التي لديها فروع في الخارج، كذلك اختلاف الأذواق والتفضيل بين السلع المختلفة، فهنالك أنواع متعددة من السلعة نفسها مثل وجود أنواع مختلفة من السيارات من الطراز نفسه، ووجود أنواع مختلفة من المشروبات

الغازية، تصدر الدولة قسم منها وتستورد أنواع أخرى مما يؤدي إلى التجارة في هذه السلع (براهم،2009).

1 – **النقل وكلفته** : تمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة، إذ إن النقل عملية متممه للإنتاج فهو يوجد المنفعة المكانية للمنتجات بنقلها من أقاليم الإنتاج إلى أقاليم الاستهلاك، لذا فان الإنتاج أي كان طبيعته يعد عديم القيمة أو محدوداً في قيمته إذا لم تتوافر له وسائل النقل، وعلى ذلك لا تتكامل عملية إنتاج السلع والمنتجات المختلفة إلا بنقلها إلى أسواق التصريف بوسائل النقل المناسبة (الزوكه، 1988).

تؤثر نفقات النقل في الاتجاه العام للتجارة. حيث انخفاض نفقات النقل والتي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية يعكس اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل(شهاب، 1996).

2 – **الأنشطة الأخرى** : هناك بعض الأنشطة التي لها تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة مثل النشاط السياحي.

3 - **السلع الوسيطة** : توجد بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج سلع أخرى، أو إن إنتاج بعض السلع يتطلب استخدام سلع معينة. تؤثر هذه الحالة على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته.

ويودي سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد للتجارة الخارجية فيها .حيث ان العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد. وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية(دياب،2010)

4 – **التجارة الخارجية غير المنظمة** : أهملت النظريات التجارة غير المشروعة أو التهريب، حيث تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطا مهما لذا لابد من أخذها بعين الاعتبار .

5 - **تأثير الدخل** : تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين، هما: أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

6 - **الشركات متعددة الجنسيات** : تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية."فالشركات المتعددة الجنسية تساهم بشكل كبير على نمو حجم التجارة الدولية خصوصا بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة .

7 - **اختلاف الأذواق والآراء حول السلع** : توجد في بعض الأحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى، مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة.

8- **العلاقات الدولية**: تعد التجارة الخارجية لأي دولة المراه التي تعكس علاقاتها مع بقية دول العالم ولا سيما العلاقة الاقتصادية التي تعبر عنها التجارة الخارجية أفضل تعبير، وتسعى الدول للنظام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، من اجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في هذه التكتلات، ومن اجل تحقيق اكبر المكاسب الاقتصادية عن طريق تأمين أسواق واسعة إمام منتجاتها، وكذلك سهولة الحصول على منتجات الدول الأخرى الضرورية للاقتصاد الوطني لهذه الدول(رهبان، 2003).

9- **مستوى التنمية الاقتصادية**: حيث أن هذا العامل يلعب دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية إذ إن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصاً على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية(وفا، 2000).

10- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي**: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما إن للطلب الاستهلاكي دوراً في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع . أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلاً من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذلك على استهلاكها من جهة أخرى (وفا،2000).

11- **حجم الدولة**: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعةً في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

4.2 بعض العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الاحتياطيات

يوجد العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مقـدار الاحتياطيـات الأجنبية للدول والتي تؤثر بشكل رئيس على اقتصاد هذه الدول ومن هذه العوامـل والمتغيرات ما يلي:

1- **أسعار الصرف**: من المعروف أن جميع محافظ الاحتياطيات الأجنبيـة مقومـة بالعملات الأجنبية المعرضة للتقلبات باستمرار في أسعار صرفها فمثلاً إن نسبة كبيرة من هذه الاحتياطيات مقومة بالدولار الأمريكي الذي يتذبذب بشكل مستمر والذي بدوره يؤثر على حجم الاحتياطيات(صندوق النقد الدولي، 2013).

2- **المخاطر السياسية**: وهي المخاطر الناتجة عن احتمالات حجز وتجميد ومصادرة الاحتياطيات المودعة والمستثمرة في الدول الأجنبية ولأسباب يغلب عليها الطابع السياسي وتستهدف بشكل رئيسي الدول النامية. وعليه ولأجل تفادي هذا النوع من المخاطر، يفترض بالدولة صاحبة الاحتياطيات استثمارها بأنواع مختلفة وموزعة على أكبر عدد من الدول مع التركيز على فرص الاستثمار في الدول النامية وكذلك لمساعدة هذه الدول في تحقيق تنميتها(صندوق النقد الدولي،2013).

3- **حجم الاستيراد**: يؤثر حجم الاستيراد بشكل رئيس على حجم الاحتياطيات الأجنبية في الدولة وذلك بشكل سلبي في معظم نواحيه إذ إن الاستيراد يؤدي إلى صرف مبالغ طائلة من العملات الصعبة من الاحتياطيات وهذا بدوره يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات بالدولة.

4- **حجم الصادرات**: تؤدي الصادرات دوراً مهماً في جذب العملات الصعبة وتدفقها داخل الدولة وهذا يودي إلى ارتفاع مقدار الاحتياطيات الأجنبية في الدولة، ونستنتج من ذلك أن الصادرات لها اثر ايجابي كبير في معظم نواحيه على الاحتياطيات الأجنبية في الدولة.

5- **تحويلات العاملين بالخارج** : يؤثر حجم القوه العاملة في الخارج على الاحتياطيات الأجنبية تأثيراً كبيراً، إذ انه كلما زاد حجم هذه القوة العاملة كلما ارتفعت التحويلات المالية من العملات الصعبة والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع مقدار الاحتياطيات الأجنبية في الدولة (محمد،2005).

6- **الاستثمار الأجنبي المباشر** : يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية الصعبة، وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، مما يزيد من احتياطيات الدولة من العملات، ويساهم ذلك إلى تفادي أزمة العجز في الميزانية للدولة، وبالتالي المحافظة على السكون الاقتصادي للدولة(محمد،2005).

5.2 ربط لبعض متغيرات التجارة الخارجية مع بعض المتغيرات التي تؤثر في الاحتياطيات

يوجد ارتباط بين العوامل والمتغيرات التي تؤثر في التجارة الخارجية والاحتياطيات، إذ يوجد تداخل في معظم الجوانب وفي ما يلي بعض أنواع هذا الارتباط والتداخل :

1- تعد التجارة غير المنتظمة(التجارة غير المشروعة، التهريب) من العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية وتؤثر أيضاً في الاحتياطيات الأجنبية إذ أنها تستنزف بشكل عشوائي العملات الأجنبية دون معرفة لمقدار هذا الاستنزاف وتؤثر أيضاً على جوانب أخرى في الاقتصاد للدول.
2- يعد الدخل المحرك الرئيس للقوة الشرائية للفرد والدول على حد سواء وهذا يرتبط بسعر الصرف إذ أن سعر الصرف يحدد حجم مقدار التجارة الخارجية.
3- يعد النقل من أسياسات التجارة الخارجية ،وتؤدي سياسة الدولة وعلاقتها مع دول الجوار دوراً رئيسياً في حركة البضائع والسلع وفتح أسواق تجارية في دول العالم، إذ إن العلاقات الجيدة تؤدي إلى فتح طرق اقل تكلفة في نقل المنتجات والعلاقات غير الجيدة مع الدول الأخرى وخصوصاً دول الجوار يؤدي إلى سلوك طرق أخرى قد تكون اكبر تكلفة وهذا يؤثر على سعر المنتجات، إذ تصبح في بعض الأحيان دون جدوى اقتصادية وهذا يؤثر بدوره على الاقتصاد والاحتياطيات الأجنبية.
4- من العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية مدى توفر المواد الخام والسلع الوسيطة التي تلجأ الدول إلى استيرادها لتدخل في تصنيع البضائع والسلع وكلما كان مقدار هذا الاستيراد كبير لهذه السلع الوسيطة كلما أدى إلى صرف مبالغ كبيرة من الاحتياطيات الذي يعتمد أيضاً بدوره على سعر الصرف للعملات الأجنبية.
5- اختلاف الأذواق والآراء حول السلع يؤدي إلى بدوره إلى استيراد أنواع مختلفة من نفس السلعة والذي يؤدي إلى تعدد الاحتياطي من السلع الواحدة وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستيراد والذي يؤثر على الاحتياطي بشكل سلبي.

6.2 نظريات التجارة الخارجية

ظهرت الثورة الصناعية الكبرى في انجلترا في القرن التاسع عشــر وأثنــاء انتشارها تدريجياً حول العالم رافقها حاجة ماسة إلى تدفق السلع والخدمات من والى البلدان الصناعية بما فيها المواد الأولية والأيدي العاملة والبحث عن أسواق ملائمة لتصريف الفائض الإنتاجي. وترتب على ذلك دفاع الكلاسيكيين بشده عــن الحريــة الاقتصادية وكانت حرية التجارة لدى فكرهم امتداداً لمبدأ الحرية الاقتصــادية ممــا ساهم في ظهور أفكار جديدة تفسر أسباب قيام التجــارة الخارجيــة (الحصــري، 2010).

يمكن دمج النظريات التي تفسر قيام التجــارة الخارجيــة فــي مجمــوعتين رئيستين: المجموعة الأولى: النظرية الكلاسيكية التــي مــن روادهــا ادم ســميث وريكاردو. والمجموعة الثانية: النظرية الحديثة التي من روادها هكشر وأولين .

1.6.2 النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أســباب قيام التجارة بين البلدان، حيث ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثــامن عشــر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم علية النظريــات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحــث أهميــة وحقيقــة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب مــن التجــارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر.

ويعبر عن وجهة نظر النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية مجموعة من الاقتصاديين البارزين الذين قدموا أعمال لازالت باقية إلى يومنا هذا ولعل أبرزهم , (Adam Smith) (David Ricardo)، (John Stuart mill)، (David Hume).

وفي ما يلي موجز عن نظريات هؤلاء الاقتصاديين الكلاسيكيين :

1- نظرية (Adam Smith).

تعد نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage Theory) أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي (Adam Smith)من خلال كتابة " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بان يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. عليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الإطراف المشاركة فيه(Smith،1776).

وافترض سميث إن كل دولة يمكن أن تنتج سلعةً واحدةً على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية اقل مما يستطيع شركاؤها التجاريين.وبالتالي فان كل دولة ستكسب أكثر في ما إذ تخصصت بتلك السلعة أو مجموعة من السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير هذه السلع وتستورد السلع الأخرى التي تنتجها بكلفة حقيقية أعلى مما تستطيع الدول الأخرى. وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار ساعات العمل اللازمة لإنتاج السلعة وفقاً لنظرية القيمة المبنية للعمل (Labor Theory of Value) وحسب هذا المفهوم للقيمة فان السلع ستبادل ببعضها وفقاً لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها. والفرضية الضمنية القوية هنا ان العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فان كلفة العمل تقيس الكلفة الإجمالية للإنتاج. ومن ناحية أخرى فان ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن معدلات تبادل واحده بين السلع تعكس كلفة العمل الحقيقية لهذه السلع. ولذلك فان المنافسة السوقية وقابلية عنصر العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل. وفي حالة عدم إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات فان نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تثبت وذلك لاختلاف اجر العمل من صناعة لأخرى (وراد،2013) .

إلا إن نظريه (Adam Smith) في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيها إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج

جميع السلع على البلد الأخر، هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ (عوض، 1995).

2- نظرية (David Hume).

تتلخص نظرية(David Hume) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره ايجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلاً تطور كل من(فرنسا، ألمانيا وايطاليا) هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلباً على الاقتصاد البريطاني(Hume, 1971).

3-نظرية (David Ricardo).

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي المعروف(David Ricardo) (1772-1823) بالرد على نظرية (Adam Smith).وذلك بكتابة المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1821 من خلال نظريته في الميزة النسبية (comparative advantage). إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع (Ricardo, 1951).

بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل إن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه اكبر نسبيا مقارنة مع شركائه التجاريين(داود و آخرون، 2002).

وبالرغم من بساطة هذه النظرية في الميزة النسبية إلى أنها تعتبر من أهم النظريات الاقتصادية القابلة للتطبيق في مجالات هامة وكثيرة. فهذه النظرية هي التي تفسر الميل إلى تقسيم العمل والتخصص (الميل للتكامل) سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الدولي.

وتعد هذه النظرية تطوراً كبيراً في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة هامة إلى الإمام ولا زالت تشكل أساس اغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفايةً وأكثر إقناعاً في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية(القريشي، الدليمي، 1990).

4- نظرية (John Stuart mill).

أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب.

لقد تنبه إلى هذه المسالة(Jon Stuart mill)، (1806 – 1873) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائد بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام (mill) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الآخر المشارك معه في التجارة. وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية (داود و آخرون، 2002).

2.6.2 النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

إن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر، وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبياً(الطائي، 1999).

فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي بدأها (Ricardo)، وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فان النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر

الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما : العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصراً إنتاجياً وحيداً كما فعل كل من (Adam Smith) , (David Ricardo)، (John Stuart mill). فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، ابتداءً من الاقتصاديين(Heckscer - Ohin)،والتي عرفت بنظرية وفرة العنصر (Factor Endowments Theory) معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة(الصرن،2000).

تتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية(Factor Endowments Theory) في ما يلي: إن الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين البلدان هي التي تودي إلى قيام التجارة الخارجية بينهم.إذ لكل بلد ميزه نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسيبة فيها، إلى جانب انه لن يكون للبلد هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي يجب أن يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج(الطائي،1999).

وبعبارة أخرى يمكن إيجاز نظرية (H-O) فيما يلي :" أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الإنتاج، فالبلد غالباً يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب إنتاجها عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد، وعلى العكس يكون للبلد غالباً تخلف نسبي في السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبية في البلد(ELI,1919).

وهكذا فانه عند قيام التجارة، فان صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في إنتاجها على غيرها من البلدان، وذلك لان تكلفة إنتاجها وبالتالي أسعارها تكون منخفضةً نسبياً عن الأسعار السائدة في البلدان الأخرى، أما استيرادها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل إنتاج غير موجودة محلياً، أو يعاني فيها البلد من عجز نسبي في وفرتها، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو إمكانية للحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محلياً(ELI,1919).

عليه فقد توصل الاقتصاديان إلى نتيجة أساسها إن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ترجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين البلدان، وهذا يعني إن البلد يصدر سلعاً تحوي على نسبة مرتفعه من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبياً، بينما يستورد سلعاً تحوي على نسبة مرتفعه من عنصر الإنتاج النادر لدية نسبياً(ب ماكي، 1990).

ثم جاءت نظرية (Stopler and Samelson) لتقوم على الفروض نفسها التي تقوم عليها نظرية (H-O)، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن إن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام (Stopler,1941).

7.2 مفهوم الاحتياطيات الأجنبية

يمكن تعريف الاحتياطيات لدولة ما بأنها: تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من اجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغرض أخرى
(آن ي كيستر،2000) .

ويمكن أيضا تعريف الاحتياطيات الأجنبية بأنها تشمل إجمالي حيازات الذهب النقدي، وودائع البنوك بالعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة(صندوق النقد الدولي،2011).

8.2 أهمية الاحتياطات الأجنبية

تمثل الاحتياطيات الأجنبية التي هي ملك السلطة النقدية الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية، زائداً ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي ووحدات حقوق السحب الخاص فضلاً عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، ويشترط أن تكون هذه الاحتياطيات تحت تصرف البنك المركزي و يستخدمها عند

الضرورة وبالسرعة المطلوبة لمواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات أو للدفاع عن سعر الصرف، وتكمن أهمية الاحتياطيات النقدية الأجنبية في ما يلي :

أولا: إن قسماً من هذه الاحتياطيات الدولية يستخدم كغطاء أو مقابل للأوراق النقدية المصدرة داخل البلد، وهذا الغطاء يبعث الثقة بالعملة المحلية.

ثانياً: إن هذه الاحتياطيات تمثل قوةً شرائيةً دوليةً وبالتالي فإنها توفر دعامة مهمة للقيمة الخارجية للعملة الوطنية في الأوقات التي يظهر فيها عجز في ميزان المدفوعات(البنك المركزي،2015).

9.2 وظائف وأهداف الاحتياطات الأجنبية

إن من أهداف الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية تتمثل في دعم الثقة في سياسات إدارة سعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية بما يحقق التوازن بين الطلب والعرض من العملات الأجنبية، والحد من التعرض للتقلبات والصدمات الخارجية السلبية عن طريق الاحتفاظ بجزء من الاحتياطيات الأجنبية في صورة سائلة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الثقة في مدى قدرة الاقتصاد على الوفاء بالالتزامات والديون الخارجية(المناعي، 2009).

لا يمكن تصور أي دولة تقل مستويات احتياطياتها الأجنبية عن حد معين لتحقيق وظائف وأهداف على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية. ويمكن الاستعانة بما ذكره الاقتصادي "كينز" من دوافع الطلب على النقود لتلخيص أهم هذه الدوافع والوظائف والأهداف من الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات كما يلي :

1- دافع المعاملات: بمعنى استعداد الدولة بواسطة الاحتياطيات المتراكمة الإيفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية وخاصة ما يتعلق باستيراداتها من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك باقي التزاماتها المالية الدولية بما فيها خدمة قروضها.

2- دافع الاحتياط: بمعنى مواجهة أية ظروف طارئة أو صدمات غير محسوبة لأسباب عديدة مثل: تقلبات إيراداتها العامة من الصادرات أو غيرها من الخدمات المقدمة، أو مواجهة ظروف تتعلق بالحروب والكوارث. وفي كل

الظروف يفترض أن لا تقل الاحتياطيات الأجنبية للدولة ما يكفي لتغطية المستوردات والالتزامات الخارجية .

3- دافع المضاربة: بمعنى العمل على استثمار الاحتياطيات الأجنبية بالشكل الذي يحقق أقصى عوائد بأقل المخاطر، أو على الأقل يجنبها التآكل للحفاظ على قيمتها الحقيقية. إن المبادئ التي تحكم هذا الدافع هي نفسها التي تحكم إدارة المحافظ المالية تقريباً بما فيها اعتبارات السيولة ومخاطر تقلبات الأسواق السلعية والمالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة .

4- دافع الاستقرار والتنمية: بمعنى تحقيق سياسات مرغوبة ترتبط بالسكون الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القصير وطويل الأجل من جهة وضمان تنفيذ سياسات التنمية من جهة أخرى، فمثلاً، يستطيع البنك المركزي بما يملكه من احتياطيات أجنبية (مقابل مطلوباته من إصدار العملة وإرباحه من استثماراته الخارجية) أن ينفذ سياسته النقدية الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم عن طريق تثبيت استقرار أسعار الصرف. كما يستطيع تقديم القروض إلى الحكومة لتمويل إنفاقها الاستثماري أو إنفاقها الجاري الضروري بدل لجوئها إلى الاقتراض من الخارج الأمر الذي يحمل ميزانيتها العامة أعباء اضافيه تتعلق بخدمة ديونها،ويجب التأكيد هنا على العلاقة القوية بين إدارة الاحتياطيات الأجنبية وسياسات الاقتصاد الكلي من ناحية التأثير والتأثر المتبادل (صالح،2009).

10.2 مؤشرات على كفاية الاحتياطات الأجنبية

بحثت العديد من الدراسات في مدى تحقق الغرض الذي من أجله يتم تكوين الاحتياطات الدولية، ومدى كفاية أو ملائمة الاحتياطات. حيث ظهرت هنالك العديد من المؤشرات التي تدل على مدى كفاية الاحتياطات، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً: نسبة الاحتياطات الدولية إلى المستوردات (R/IM)

اقترح تريفن في عام1947 نسبة الاحتياطات إلى المستوردات (R/IM) كمؤشر على كفاية الاحتياطات. وهذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة

مستوى كفاية حجم الاحتياطات في العملات الأجنبية بسب أن المستوردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات؛ ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.

ويرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء إلى استخدام الاحتياطات في أحوال الطوارئ، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية، ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، التي تضطر إلى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطات (IMF, 1970).

إن النتيجة الأساسية من استخدام هذا المؤشر يؤدي إلى تناسب الطلب على الاحتياطات الدولية مع قيمة المستوردات. بمعنى أن هذا الطلب ينحو نحو التزايد مع تزايد قيمة الواردات. والطلب على الاحتياطات الدولية في ضوء هذا المؤشر إنما يعني أن الدافع الأساسي لتكوينها والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات. ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن النسبة تدور حوالي 30% من قيمة المستوردات سنويا، أو تغطية الاحتياطات مدة ثلاثة أشهر من المستوردات تعد مستوى ملائماً للاحتياطات.

ثانياً: نسبة الاحتياطات الدولية إلى ميزان المدفوعات

الدافع الكامن وراء تكوين هذه الاحتياطات لا يكمن في ضمان تدفق المستوردات، وإنما أخذ الحذر لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات التي تنشأ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و / أو زيادة أسعار المستوردات، أو تدهور شروط التبادل التجاري، أو لأي سبب آخر.

والاحتياطات هنا يمكن اعتبارها رصيداً لمواجهة العجز، ولتجنب ما عسى أن تضطر إليه الدولة من سياسات غير مرغوبة، ولا ينبغ من تأمين المعاملات وإنما من باب الاحتياط (IMF,1970).

والالتزام بهذه النسبة /المؤشر تعني أن الاحتياطات الدولية يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات. فإذا كان منحى العجز هو التزايد، فإن الاحتياطات يجب أن تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز، أخذا بعين الاعتبار سلسة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز وتوقعات حدوثه في المستقبل.

وقد اقترح Brown في عام 1964 نسبة الاحتياطات إلى القيمة المطلقة لاختلال ميزان المدفوعات كمؤشر على كفاية الاحتياطات.

ثالثاً: نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود (R/M2)

من المؤشرات التي تم استخدامها كدلالة على كفاية الاحتياطات، خاصة في الفترة الأخيرة في الدول ذات الأسواق الناشئة وهي ما أطلق عليها أنظمة الانذار المبكر لوقوع أزمة مالية، وتشمل نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M2)، ونسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (Onno de Beaufort Wijnholds J& Arend Kateyn, 2001).

ويمكن من خلال هذه النسبة معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها هي الأخرى أن تضغط على الاحتياطات أو قياس درجة الثقة في العملة، ومدى كفاءة النظام المصرفي. ولهذا كانت دالة الطلب على النقود ساكنة نسبياً كما هو الحال في بعض الدول والثقة في عملة الدولة متوفرة، فإن الحاجة إلى هذه النسبة غير مهمة، والعكس تماما بخصوص الدول التي تفتقد إلى عنصر الاستقرار والثقة، ولذلك فإن كان رصيد النقود بمعناها الواسع كبير، مقارنة بالاحتياطات فان هذا يوحي بوجود كم هائل وكبير لرؤوس الأموال مع مراعاة جوانب أخرى مثل: الالتزامات الخارجية، هذه النسبة مهمة خصوصاً بالنسبة للدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف (محمدي، 2008).

11.2 الدراسات السابقة:

قد أظهرت دراسة قام بهاshen إن الصين بدأت في عام 1979 تحولهـا نحو التجارة الخارجية وهو ما دفع بالاقتصاد الصيني نحو العالم للاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية. ونتيجة لهذا التحول تزايد تدفق رؤوس الأموال نحو الصين مما أدى إلى إن تصبح الصين ثاني اقوي اقتصاد في العـالم ، والمحـرك الأساسـي للتجارة الخارجية بين الدول مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لديها وتسجيل فائض مالي كبير، إي إن التجارة الخارجية لعبت دوراً أساسيا في رفع الاحتياطيات الأجنبية.

في دراسة قام بها malindretos (2012) حيث أشـــارت إلـــى إن بعــض البلدان الأسيوية شهدت زيادة في مستوى احتياطياتها من النقد الأجنبي فضلا عــن زيادة في حجم مستورداتها .حيث شملت الدراسة خمس دول آســيوية هـــي الهنــد واليابان وكوريا وسنغافورة وتايلاند، حيث تم توظيف بيانات ربع ســنوية لاختبــار الفرضية التي تشير إن سلوك هذه البلدان في الطلب على الواردات لا يعتمد علـــى الاحتياطيات الأجنبية، وتم فحص النظرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

في دراسة قام بها (sultan , 2011) حيث أشار إلـــى إن الطلـــب علـــى المستوردات الإجمالية للهند باستخدام طريقة التكامل المشترك تدل على انه يوجــد علاقة على المدى الطويل بين الدخل القومي والمستوردات، وانه يوجد علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والدخل والاحتياطيات الأجنبية ومن أبـــرز توصـــيات الدراسة تعزيز التصدير لمعالجة مشكلة العجز التجاري.

وفي دراسة قامت بها (الفقير، 2008)، تناولت اثر التدفقات الرأسمالية علـــى الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن في ضوء التكامل المالي المتزايــد خـــلال الفترة (1980-2007)، حيث تم دراسة الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن من حيث مكوناتها، وتطورها خلال فترة الدراسة وكفاية هـــذه الاحتياطـــات، وإبـــراز محددات الطلب عليها وكما تم توضيح سلوك التدفقات الرأسمالية وذلـــك باســـتخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least Squares (OLS.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان مـــن أبرزهـــا أن البنـــك المركزي الأردني يحتفظ بمستوى كافي مريح من الاحتياطـــات الأجنبيـــة الدوليـــة بالاستناد إلى كافة المقاييس. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالـــة إحصائية لكل من حجم الاقتصاد، والعمق المالي للاقتصاد الأردني في ظل زيـــادة الطلب على الاحتفاظ بمخزون احتياطي منن العملات الأجنبية.

وفي السياق نفسه قام (السواعي، 2003) بدراسة هدفت إلى تحليل الميزان التجاري، وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب الســـلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان اثر الصادرات علـــى نمـــو الاقتصاد الأردني.

وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات، على المستوى الكلي والجزئي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً في التقدير، وهذه المنهجية هي إحدى طرق تقدير التكامل المشترك.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالصناعة الأردنية، وتحسين نوعية المنتجات لخلق 00 وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والالتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي، والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة. وذلك لتوسيع أسواق الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات الفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

وفي دراسة (وشوتر، 2000) عمدت الدراسة إلى تحليل دالتي الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية. وحاولت تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ودراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو المستوردات وأكدت على أهمية اثر الصادرات على العرض أو زيادة مقدرة المستوردات بدلا من أثار تحفيز الطلب، وتوصلت إلى أن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كانت بسب التباطؤ في نمو أسواق المواد الأولية العالمية، أو بسبب التعريفات الجمركية التي قد تشكل قيود حقيقية على النمو الاقتصادي في الدولة.

وفي دراسة أخرى أجراها (الريموني وآخر، 1997) تناولت هذه الدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التركيز على حالة الأردن (1970-1993) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن يتأثر ايجابياً بزيادة رأس المال والتوسع في قطاع الصادرات والمستوردات.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها قامت بتحليل لفترة زمنية طويلة نسبياً (1993-2014) إذ أن الدراسات الأخرى كانت على فترات زمنية جزئية، كما أن هذه الدراسة تبين أثر التجارة الخارجية بشقيها سواء كانت الصادرات والمستوردات وأثرها على الاحتياطات الأجنبية سواء بارتفاع مستوى الاحتياطات أو انخفاضها، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل وصفي لبيانات التجارة الخارجية، وأثرها على الاحتياطات ومعرفة وقياس أثر كل من هذه العوامل.

الفصل الثالث

تطور التجارة الخارجية والاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة(1993-2014)

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ومن خلال تخفيف حدة الاختناقات والمصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية. إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا إن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة. والأردن ليس استثناء لهذه القاعدة، لان النمو الاقتصادي فيه يمكن إن يتحقق بتوافر عوامل الإنتاج المختلفة وإتباع سياسة التبادل الحر مع الدول المجاورة بشكل خاص والعالم بشكل عام لاستغلال الميزات النسبية في الإنتاج الكبير لزيادة قدرته التنافسية، ولما كان الأردن بلداً نامياً وصغيراً ويأخذ بسياسة الاقتصاد المفتوح و إنتاجه بشكل عام أقل من متطلباته الأساسية، فقد لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً في أداء الاقتصاد الوطني وتطوره من خلال تأمين السلع الاستهلاكية والرأسمالية اللازمة للتنمية ولهذا فقد أبدى الأردن - شأنه شأن الدول النامية الأخرى- اهتماماً كبيراً بمسألة تنمية الصادرات على امتداد العقود الأربعة الماضية، واعتبر تحقيق ذلك من أهدافه الاقتصادية الرئيسة(Krugman,1986).

يعد الأردن إحدى الدول النامية الصغيرة نسبياً من الناحية الاقتصادية حيث يتسم بشح موارده الاقتصادية وضيق سوقه الداخلي، الأمر الذي دفع به نحو الاعتماد وبشكل كبير ومتزايد على التجارة الخارجية، حتى أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اقتصاده، ولاسيما بعد أن خاض مرحلة التنمية الاقتصادية، وما صاحب ذلك من نمو في المستوى المعيشي، وتطور في الصناعة المحلية، وتنوع شديد في الطلب المحلي، فأصبح يعاني من عجز ذاتي واضح في تلبية حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المطلوبة التي لا يمكن إنتاجها في ظل الموارد المتوفرة

والمستوى التقني المتاح من جهة ، ولاختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى. فكان للتجارة الخارجية الدور الكبير في تأمين متطلبات التنمية وسد فجوة الاستهلاك والإنتاج وموازنة العرض والطلب وكانت سبيلاً إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1.3 أهمية الصادرات في الاقتصاد الأردني

تبرز أهمية الصادرات الأردنية من خلال عائداته من العملات الأجنبية التي تعد المورد الأساس لتمويل المستوردات الأردنية من السلع الرأسمالية والوسيطة واللازمة لعملية التنمية، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يركز فيها الأردن على تنمية القطاع الصناعي وعلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما ويحتل قطاع التصدير مكانة رئيسية في الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته بشكل مباشر وفعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة المدخرات الوطنية، والمقدرة على الاستيراد ودعم ميزان المدفوعات إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية والتغير الهيكلي للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يدفع الاقتطاعات الإنتاجية نحو التطوير والنمو وتحسين الجودة.

يلعب التصدير دوراً مهماً وجوهرياً لأي دولة، حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها كلما ساهم ذلك في زيادة ورفع معدلات النمو عندها والعكس صحيح ، لهذا يجب على أي دولة أن تولي اهتماماً كبيراً بصادراتها وذلك من خلال انتهاجها لاستراتيجيات من شأنها أن تؤدي إلى زيادتها وتفعيلها . فالصادرات تساعد على تعزيز الرفاه الاقتصادي وزيادة القوة الشرائية للبلد المصدر فضلاً عن خلق المزيد من فرص العمل في قطاع التصدير ، كما ويساعد التصدير على تعزيز رفاهية المستهلك ومستوى معيشته وكذلك زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة وهذا يساعد على الإنفاق على الخدمات العامة المقدمة لمواطني الدولة في مجال التعليم والصحة والرعاية وكافة المجالات (مصطفى، 2002).

2.3 التركيب السلعي للصادرات الأردنية في الفترة(1993- 2014)

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية، وتوزع أهميتها النسبية إلى اكبر عدد من السلع المصدرة، وبالتالي تقل المخاطر التي تواجهها الصادرات في الحصول على الفوائد من النقد الأجنبي. وعلى العكس من ذلك كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تأخر الهيكل الإنتاجي ومحدودية القدرة على استغلال المواد والثروات المتاحة، وهذا ما يعبر عنه بدرة التركيز السلعي للصادرات الذي يساوي نسبة سلعة أو مجموعة سلع على الحجم الإجمالي للصادرات. وعندما ترتفع هذه النسبة عن حد معقول يصبح وضعها التساومي والتفاوضي قليل وبالتالي تزداد التبعية في اقتصاد الدولة وتستمر لصالح اقتصاديات الدول المتقدمة، الأمر الذي يحتم على الدولة ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة(المرزوقي، 2005).

إن التركيب السلعي للصادرات يعد من المؤشرات الهامة لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى تطور قطاعاته ومدى مقدرة الاقتصاد الوطني على التعامل بمرونة مع التجارة الخارجية. فالتطور الهيكلي السلعي للصادرات لا يمكن فصله عن اتجاه تطور وحجم وبنية الاقتصاد الوطني، إذ إن كل تطور في المكونات الأساسية لأحدها ينعكس على تطور المكونات الأساسية للأخر.

وتقسم الصادرات السلعية حسب الإغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات وهي : السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية. ويختلف توزيع ونسب هذه السلع من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى تقدم الدولة وتأخرها. فالدول المتقدمة يغلب على هيكل صادراتها السلع الرأسمالية ذات التصنيع المعقد، نظراً للتقدم الفني ورأس المال العاليين اللذين تتمتع بهما هذه الدول، في حين أن الدول النامية والأقل نمواً يغلب على هيكل صادراتها المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية لضعف هيكل إنتاجها المحلي .

ويبين الجدول رقم (1)التركيب السلعي للصادرات الأردنية خلال الفترة (1993-2014) وأهمية النسبية من الصادرات الإجمالية.

جدول رقم(1)

التركيب السلعي للصادرات الأردنية في الفترة (1993-2014)

السنوات	الصادرات الإجمالية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية (%)
1993	691.2	301.3	43.6	351.5	50.9	38.4	5.6
1994	793.9	307.8	38.8	434.6	54.7	51.5	6.5
1995	1004.5	412.1	41.0	550.9	54.8	41.5	4.1
1996	1039.6	407.6	39.2	608.5	58.5	23.5	2.3
1997	1067.1	507.0	47.5	529.4	49.6	30.7	2.9
1998	1046.4	457.5	43.7	558.1	53.3	30.8	2.9
1999	1051.3	417.6	39.7	591.9	56.3	41.8	4.0
2000	1080.7	450.4	41.7	578.0	53.5	52.2	4.8
2001	1352.4	625.7	46.3	642.0	47.5	84.7	6.3
2002	1556.7	830.7	53.4	654.6	42.1	71.4	4.6
2003	1675.1	985.8	58.9	643.5	38.4	45.8	2.7
2004	2334.1	1412.7	60.5	862.4	36.9	59.0	2.5
2005	2570.2	1584.1	61.6	920.3	35.8	65.8	2.6
2006	2929.3	1609.1	54.9	1250.5	42.7	69.7	2.4
2007	3183.7	1749.0	54.9	1356.9	42.6	77.8	2.5
2008	4431.1	2351.8	53.0	1989.8	44.9	98.5	2.1
2009	3579.7	1497.0	41.8	1980.3	55.3	102.4	2.9
2010	4216.9	1975.2	46.8	2118.7	50.2	123.0	3.0
2011	4805.9	2099.8	43.7	2578.9	53.7	127.2	2.6
2012	4749.6	2252.1	47.4	2359.9	49.7	137.6	2.9
2013	4805.2	2526.4	52.5	2112.5	44.0	166.3	3.5
2014	5163.7	2712.9	52.5	2311.9	44.8	138.9	2.7
المتوسط العام			48.3		48.2		3.5

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي(أعداد مختلفة)

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (1) أن السـلع الاسـتهلاكية شكلت بالمتوسط ما نسبته (48.3%) من مجمل الصادرات خلال الفتـرة(1993-2014)، وان السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته(48.2%) من مجمل الصادرات، فيما شكلت السلع الرأسمالية بالمتوسط ما نسـبته(3.5%) مـن

مجمل الصادرات في نفس الفترة ويمكن أيضا ملاحظه إن الأهمية النسبية للسلع تباينت خلال سنوات الدراسة.

1- السلع الاستهلاكية

تشمل السلع الاستهلاكية على السلع الاستهلاك الجاري والسلع المعمرة وقد بلغت قيمة الصادرات في بداية فترة الدراسة (1993) (301.3) مليون دينار، وقد واصلت هذه القيمة التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات الدراسة لتصل إلى أعظم قيمة لها في سنة (2014) حيث بلغت (2712.9) مليون دينار، وقد شكل هذا النوع من الصادرات ما نسبته (43.6%)مجمل الصادرات في بداية الدراسة ، ثم واصلت هذه النسبة الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (52.5%) من إجمالي الصادرات في نهاية الفترة. كما نلاحظ أن نسبة الصادرات الاستهلاكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغ بالمتوسط (48.9%) من مجمل الصادرات ويعزى ذلك إلى السياسات الاقتصادية والاتفاقيات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة.

2- السلع الوسيطة والمواد الخام

وتشتمل هذه السلع على المواد الخام ، ومواد البناء الوسيطة وغيرها وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة(1993) (351.5)مليون دينار . وقد شكلت هذه السلع ما نسبته(50.9%) . فيما بلغت قيمة الصادرات في نهاية فترة الدراسة (2014) ما مقداره(2311.9)مليون دينار بنسبة أهمية بلغت(44.8%) من مجمل الصادرات، فيما بلغت أعلى قيمة من الصادرات عام(2011) (2578.9) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت(53.7%) .

3- السلع الرأسمالية:

وتشتمل السلع الرأسمالية على قطع الغيار وغيرها . وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (1993) (38.4) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (5.6%) ، وبلغت أعلى قيمة لها عام (2013) لتصل إلى (166.3) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت(3.4%). أما في نهاية فترة الدارسة فقد بلغت الصادرات (138.9) بنسبة أهمية بلغت(2.7%) من إجمالي الصادرات .

3.3 أهمية المستوردات في الاقتصاد الأردني

بالنسبة للمستوردات فان الحاجة إليها لا تقل أهميـــة عـــن تلـــك المتعلقـــة بالصادرات في الاقتصاد الأردني. فالحاجة إلى المستوردات ناجمة مـــن الفـــروق الكبيرة في أسعار السلع بين الدول المختلفة بسبب التفـــاوت فـــي حجـــم الكميـــات المطلوبة والمعروضة من السلعة وكونها تســـاهم فـــي تـــوفير الســـلع والبضـــائع الضرورية التي يصعب توفيرها محلياً أو تلك التي يتم توفيرها بشـــكل جزئـــي لا يكفي لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن توفير السلع نصف المصنعة والمـــواد الخـــام والسلع الرأسمالية والتي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية وذلـــك وفقاً لما تضمنته النظريات الحديثة للتجارة الخارجية (Ender,1994).

4.3 التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة(1993 - 2014)

تقسم المستوردات السلعية حسب الإغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعـــات رئيسية : مجموعة السلع الاستهلاكية، وتضم المواد الغذائيـــة والحيوانـــات الحيـــة والسلع غير الغذائية المعمرة وشبه المعمرة وغيرها مـــن الســـلع التـــي تســـتخدم للاستهلاك بشكل مباشر، ومجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة، والتي تشمل كافة المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية من مواد خام وزيوت ونفـــط خـــام وحديـــد وصلب وغيرها، ومجموعة السلع الرأسمالية وتشمل الآلات والماكنـــات والمعـــدات والمحركات والمحولات اللازمة للعملية الإنتاجية التي تساهم وبشكل مباشر في خلق وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للدولة.

إن تحليل التركيب السلعي للمستوردات يعبر عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وكذلك تحديد طبيعة السلع المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي والتي لا يمكن إنتاجها ضمن حدود ومقدرة الإمكانات الإنتاجية المتاحة فـــي الدولة.فعند زيادة الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة على حســـاب الســـلع الوسيطة والرأسمالية فإن هذا يعمل على إبطاء عملية التنمية الاقتصادية، ويعبر عن الخلل الموجود في القطاعات الإنتاجية المحلية المنتجة للسلع الاستهلاكية. وبالمقابل فان زيادة الأهمية النسبية من السلع الرأســـمالية والوســـيطة يعمـــل علـــى تـــوفير

الاحتياجات الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات المتاحة، ويؤدي إلى تغير هيكل الإنتاج ورفع مستوى القدرات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية.

ويبين الجدول رقم (2)التركيب السلعي للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1993-2014) وأهمية النسبية من المستوردات الإجمالية.

جدول رقم(2)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة(1993- 2014)

السنوات	المستوردات الإجمالية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية السلع الرأسمالية (%)	سلع أخرى (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الأخرى (%)
1993	2453.6	555.8	22.7	1297.6	52.9	562.7	22.9	37.5	1.5
1994	2362.6	551.9	23.4	1269.3	53.7	529.5	22.4	11.9	0.5
1995	2590.3	626.8	24.2	1466.1	56.6	453.3	17.5	44.0	1.7
1996	3043.6	727.1	23.9	1650.9	54.2	664.9	21.8	0.6	0.02
1997	2908.1	706.1	24.3	1552.1	53.4	649.3	22.3	0.7	0.02
1998	2714.4	762.4	28.1	1360.8	50.1	589.9	21.7	1.2	0.05
1999	2635.2	782.9	29.7	1307.3	49.6	533.6	20.2	11.4	0.43
2000	3259.4	984.9	30.2	1625.7	49.9	575.6	17.7	73.2	2.2
2001	3453.7	915.8	26.5	1822.5	52.8	668.3	19.4	47.1	1.4
2002	3599.2	964.1	26.8	1902.7	52.9	664.5	18.5	67.8	1.9
2003	4072.0	1048.3	25.7	2235.1	54.9	704.5	17.3	84.1	2.1
2004	5762.9	1402.1	24.3	3279.8	56.9	1015.3	17.6	102.0	1.8
2005	7442.9	1810.7	24.3	4075.8	54.8	1418.2	19.1	138.2	1.9
2006	8187.7	2086.3	25.5	4356.7	53.2	1599.9	19.5	144.8	1.8
2007	9722.2	3070.2	31.6	4867.3	50.1	1628.4	16.7	156.3	1.6
2008	12060.9	4901.9	40.6	5287.4	43.8	1703.7	14.2	167.9	1.4
2009	10107.7	2552.0	25.3	5623.9	55.6	1760.7	17.4	171.1	1.7
2010	11050.1	3179.4	28.8	5904.6	53.4	1793.7	16.2	172.4	1.6
2011	13440.2	3453.1	25.7	7996.6	59.5	1799.3	13.4	191.2	1.4
2012	14733.7	3742.6	25.4	9038.9	61.3	1730.4	11.8	221.8	1.5
2013	15667.4	4125.1	26.3	9183.0	58.6	2125.9	13.6	233.4	1.5
2014	16145.9	4411.8	27.3	9421.4	58.4	2045.4	12.7	267.3	1.6
المتوسط العام			26.8		53.9		17.9		1.4

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي(أعداد مختلفة)

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم(2) أن السلع الاستهلاكية شكلت بالمتوسط ما نسبته(26.8%) من مجمل المستوردات خلال الفتـــرة(1993-2014)، وان السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته (53.9%) من مجمـــل المستوردات في نفس الفترة، في ما شكلت السلع الرأسمالية بالمتوسط مـــا نســـبته (17.9%) من مجمل المستوردات، في ما شكلت السلع الأخرى بالمتوسط ما نسبته (1.4%) من مجمل المستوردات خلال فترة الدراسة، حيث يمكن ملاحظة أن هنالك تبايناً بين الأهمية النسبية للسلع خلال سنوات الدراسة.

1-السلع الاستهلاكية

تشتمل السلع الاستهلاكية المستوردة على سلع الاستهلاك الجـــاري والســـلع المعمرة حيث إن زيادة أهميتها النسبية من مجمل المستوردات تعكس الخلل الموجود في القطاعات المنتجة لهذه السلع ، وهذا بدوره يؤثر سلباً علـــى العمليـــة التنمويـــة ويعمل على إبطاء تقدمها نحو أهدافها المنشودة (الرجوب،1997).

ويتبين لنا من نتائج الجدول رقم (2) إن قيمـــة المســـتوردات مـــن الســـلع الاستهلاكية في بداية فترة الدراسة (1993) قد بلغت (555.8) مليون دينار بنســـبة أهمية بلغت (22.7%) ، وقد واصلت هذه القيمة التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خـــلال سنوات الدراسة (1993-2014)، لتصل إلى أعلى قيمة لهـــا فـــي عـــام (2008) (4901.9) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت(40.6%). فيما بلغت قيمة المســـتوردات في نهاية فتره الدراسة (2014) (4411.8) بنسبة أهمية بلغت (27.3%) .

2- السلع الوسيطة والمواد الخام

وتشتمل هذه السلع على المحروقات والوقود بما فيها النفط الخام، ومواد البناء الوسيطة وغيرها . حيث إن زيادة المستوردات تعمل بشكل رئيســـي علـــى تلبيـــة الاحتياجات التنموية، وكذلك توفير الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية المتاحة وعلى أكمل وجه (الرجوب،1997).

وتشير نتائج الجدول رقم(2)، إن قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام في بداية فتره الدراسة بلغ (1297.6) مليون دينار حيث شكلت هذه السلع مـــا نسبته (52.9%) من مجمل المستوردات . فيما بلغت قيمة المستوردات فـــي نهايـــة

فتره الدراسة (2014)(9421.4) وبنسبة أهمية بلغت (58.4%).حيث كانت أعلى قيمة من مجمل المستوردات.

3-السلع الرأسمالية:

وتشتمل السلع الرأسمالية على قطع الغيار والآلات والمعدات وغيرها. حيث تلعب هذه السلع دوراً رئيسياً ومحورياً في التنمية الاقتصادية، إذ أنها لا تقل أهمية عن السلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الاستهلاكية .

وتشير نتائج الجدول رقم (2)، إن قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية قد بلغت في بداية فترة الدراسة (1993)(562.7) مليون دينار وبنسبة أهمية بلغت (22.9%) ، أما في نهاية فتره الدراسة (2014) فقد بلغت قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية (2045.4) مليون دينار وبنسبة أهمية (12.7%)، فيما بلغت أعلى قيمة في عام (2013)(2125.9) وبنسبة أهمية بلغت (13.6%) من مجمل المستوردات وعليه ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2) نستنتج أن الاقتصاد الأردني وبشكل عام لازال يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة، مما يدل على اعتماد الاستثمارات القائمة في الأردن على المصادر الخارجية لتوفير عناصر الإنتاج والمواد الضرورية لإنتاج السلع الرئيسية والذي بدوره يعزز الصادرات الوطنية.

5.3 تطور الصادرات الأردنية في الفترة(1993- 2014)

يعد التصدير احد النشاطات الاقتصادية الأساسية والمهمة لكل دولة، لان أي دولة تحتاج إلى استيراد بعض احتياجاتها من سلع استهلاكية ومواد خام وسلع رأسمالية، لذلك من الضروري تصدير المنتجات الوطنية لتغطية الاستيراد ودعم ميزان المدفوعات.

وتلعب الصادرات دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت. وقد رأى معظم الاقتصاديين أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للعملية التنموية، ولها أثار كبيرة

على الهيكل الإنتاجي وان التوسع في الصادرات يسرع من الوصول إلى اقتصاديات الحجم وبالتالي يسرع من عملية النمو الاقتصادي.

من خلال الاطلاع على جدول رقم (1) الذي يبين مقدار حجم الصـــادرات الأردنية خلال فترة الدراسة (1993-2014) إذ بلغت في بدايـــة فتـــرة الدراســـة (1993) ما مقداره (691.2) مليون دينار أردني ثم ارتفعت الصـــادرات الأردنيـــة بوتيرة معتدلة خلال الفترة (1993 – 1997) ثم تراجعت في عام (1998) لتبلغ (1046.6) مليون دينار أردني، ثم ارتفعت بشكل معتدل إلى عـــام (2003) ، فيمـــا قفزت الصادرات الأردنية بشكل ملحوظ عام(2004) لتبلغ (2334.1) مليون دينار أردني، ثم نمت الصادرات وارتفعت إلى عام (2008) لتبلـــغ قيمتهـــا (4431.1) مليون دينار أردني، ولكن في عام (2009) انخفضت الصادرات الوطنيـــة بشـــكل ملحوظ لتبلغ ما مقداره (3579.7) مليون دينار أردني، ثم توالى ارتفاع الصادرات الوطنية لتبلغ في عام (2014) ما مقداره (5163.7) مليون دينار أردني، ويمكـــن إرجاع هذا التذبذب في الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة إلـــى عـــدم ثبـــات الأسواق الخارجية من جهة والى ارتفاع أسعار السلع الأردنية من جهة أخرى.

6.3 تطور المستوردات الأردنية في الفترة(1993- 2014)

يتزايد دور المستوردات في الاقتصاد الأردني لســـد احتياجاتـــه مـــن الســـلع الوسيطة والمواد الخام والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد المحلي عن إنتاجها، بسبب محدودية موارده الاقتصادية من جهة، وعدم كفاءة القطاع الصناعي، وعدم قدرتـــه على إنتاج أو منافسة المنتجات العالمية من السلع الوسيطة والرأسمالية مـــن جهـــة أخرى، لتميز هذه المنتجات من حيث الأسعار النوعية ومتانة الصنع. كما أن الأردن في الوقت الحاضر بحاجة إلى استيراد السلع اللازمة لإنشاء واستكمال مشاريع البنية التحتية وإقامة مشاريع صناعية وإنتاجية وتنموية ضمن الخطط التنموية.

يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع بشكل عام في المستوردات خلال فترة الدراسة، وبالاعتماد على جـــدول رقم (2) يمكن القول إن قيمة المستوردات في بداية فترة الدراسة (1993) بلغت ما

قيمته (2453.6) مليون دينار أردني، ثم تذبذبت قيمة المستوردات خلال الفترة (1993- 2003) صعوداً ونزولاً لتبلغ في عام(2003) ما مقداره (4072.0) مليون دينار أردني، ثم قفزت قيمة المستوردات بشكل كبير وملحوظ خلال الفترة(2004-2008) لتبلغ قيمة المستوردات عام (2008) ما قيمة (12060.9) مليون دينار أردني، فيما انخفضت قيمة المستوردات عام (2009) لتبلغ قيمتها (10107.7) مليون دينار أردني ، ثم استأنفت المستوردات ارتفاعها لتبلغ في نهاية فترة الدراسة(2014) ما قيمة (16145.9) مليون دينار أردني .

ويعود سبب التذبذب في قيمة المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة إلى عدة عوامل أهمها: ضعف قدرة القاعدة الإنتاجية المحلية عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وتذبذب الأسعار العالمية للسلع والخدمات، وإيجاد أسواق جديدة تلبي حاجة الأردن من المستوردات والسلع.

يتفاوت مدى تأثر الدول المستوردة للنفط بالتغيرات في أسعاره، فالدول الصناعية (المصدرة الصافية) تعوض جزء من العجز الناتج عن ارتفاع أسعار النفط بالارتفاع في قيمة صادراتها نتيجة لارتفاع أسعارها، بينما ستتأثر الدول المستوردة الصافية بشكل اكبر، حيث ستواجه ارتفاع قيمة المستوردات من النفط وارتفاع قيمة المستوردات من السلع الأخرى(IMF,2000).

تؤثر أسعار النفط بشكل واضح على توازن التجارة الخارجية لمختلف الدول بحيث تتأثر موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط ايجابياً وذلك بانخفاض العجز أو زيادة الفائض عند ارتفاع أسعاره، بينما يكون الأثر سلبياً على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط وبحسب المستوردات من النفط (Birol,2004).

يعد الأردن من الدول غير المنتجة للنفط، ويلجا لتامين كافة احتياجاته من هذه المادة من الخارج عن طريق الاستيراد أو من خلال المساعدات النفطية، ونظرا لكونه من الدول ذات معدلات الانكشاف الاقتصادي المرتفع (نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي)، فان أي تغيير في أسعار النفط سينعكس على اقتصاده،وكذلك ارتفاع أسعار كافة السلع المستوردة من الخارج نتيجة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة لإنتاجها. كما أدت سياسة الحكومة بتخفيض دعم المحروقات

إلى زيادة معدلات التضخم في أسعار المستهلك(البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي2005).

والجدول رقم(3) يوضح المستوردات النفطية منسوبة لإجمالي المستوردات النفطية خلال فترة الدراسة.

جدول (3)

المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته للفترة(1993-2014)

السنوات	المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته (بألف طن)
1993	3814
1994	3897
1995	4080
1996	4442
1997	3117
1998	4711
1999	4603
2000	4761
2001	4842
2002	5094
2003	5096
2004	5202
2005	5678
2006	5015
2007	4896
2008	4544
2009	4510
2010	5078
2011	6137
2012	7130
2013	7540
2014	8012

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية نشرات مختلفة(1993-2014).

من خلال الاطلاع على جدول رقم (3) يتبين أن أعلى قيمة من المستوردات بلغت (8012) ألف طن في عام (2014)، في حين شهدت السنوات الأربع الأخيرة قفزة في قيمة كمية المستوردات النفطية ومشتقاتها ويعزى هذا النمو في المستوردات إلى نمو النشاط الصناعي بالإضافة إلى دخول أعداد كبيرة من المركبات إلى المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة للزيادة الكبيرة في عدد السكان .

ومن خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (8) (الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني) وربطها مع بيانات الجدول رقم(3) (المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته للفترة (1993-2014) يتبين أن قيمة الاحتياطات قد انخفضت

في عام (2012) لتبلغ قيمة الاحتياطات (4.702.50) مليون دينار أردني. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن كمية المستورات في عام (2012) قد بلغت(7130) ألف طن، حيث شهدت أسعار المشتقات النفطية قفزة كبيرة أدت إلى انخفاض الاحتياطيات بشكل ملحوظ مما أدى إلى ارتفاع الفاتورة النفطية للمملكة مما انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني .

7.3 التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية في الفترة (1993-2014)

إن مستوى تقدم الدول الصناعية وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصادراتها ومستورداتها (عوض،1995). وبناءا على ذلك سيتم تحليل التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والمستوردات الأردنية خلال الفترة (1993-2014).

1.7.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية في الفترة (1993-2014)

يبين الجدول رقم (4) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للفترة (1993-2014) ، فيما يبين الجدول رقم (5) الأهمية النسبية لأسوق التصدير الأردنية من إجمالي الصادرات الوطنية.

جدول رقم (4)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية وفقاً لأسواق التصدير في الفترة (1993-2014)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
1993	285.4	61.1	7.3	92.2	245.3
1994	337.0	54.4	8.9	108.8	284.8
1995	451.6	82.2	14.7	140.6	315.5
1996	485.3	105.0	13.8	103.6	332.1
1997	554.3	90.6	4.9	124.9	292.5
1998	466.4	78.7	5.6	138.6	357.1
1999	426.7	68.5	9.3	216.4	330.4
2000	431.3	40.9	44.8	214.5	349.2
2001	680.9	61.9	164.6	184.0	261.1
2002	740.8	57.0	304.4	200.6	253.9
2003	691.9	80.2	468.6	176.1	237.4
2004	946.3	107.4	722.2	214.9	292.8
2005	1095.8	111.5	790.2	293.8	278.9
2006	1248.8	119.6	907.7	334.2	319.0
2007	1390.5	124.2	874.9	420.8	373.3
2008	1849.3	205.6	736.1	1106.0	534.1
2009	1846.3	125.9	612.0	616.7	378.8
2010	2127.7	224.2	655.9	669.8	539.3
2011	2262.2	263.8	733.8	820.7	725.4
2012	2307.0	257.1	788.5	671.5	725.5
2013	2571.2	195.1	847.5	453.3	737.7
2014	2656.2	237.3	929.9	631.9	708.4

المصدر:منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

جدول رقم (5)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من إجمالي الصادرات في الفترة (1993-2014)

السنوات	الدول العربية (%)	الدول الأوروبية (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الهند والصين واليابان (%)	الدول الأخرى (%)
1993	41.3	8.8	1.1	13.3	35.5
1994	42.4	6.9	1.1	13.7	35.9
1995	45.0	8.2	1.5	13.9	31.4
1996	46.7	10.1	1.3	10.0	31.9
1997	51.9	8.5	0.5	11.7	27.4
1998	44.6	7.5	0.6	13.2	34.1
1999	40.6	6.5	0.9	20.6	31.4
2000	39.9	3.8	4.1	19.9	32.3
2001	50.3	4.6	12.2	13.6	19.3
2002	47.6	3.7	19.6	12.8	16.3
2003	41.3	4.8	28.0	10.5	15.4
2004	41.0	4.7	31.3	9.3	13.7
2005	42.6	4.3	30.7	11.4	11.0
2006	42.6	4.1	30.9	11.4	11.0
2007	43.7	3.9	27.5	13.2	11.7
2008	41.7	4.6	16.6	24.9	12.2
2009	51.6	3.5	17.1	17.2	10.6
2010	50.5	5.3	15.6	15.8	12.8
2011	47.1	5.5	15.2	17.1	15.1
2012	48.6	5.4	16.6	14.1	15.3
2013	53.5	4.1	17.6	9.4	15.4
2014	51.4	4.6	18.0	12.3	13.7
المتوسط العام	45.7	5.6	14	14.1	20.6

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

من خلال الاطلاع على التوزيعات الجغرافية للصادرات الأردنية بالإضـــافة إلى الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة الواردة فـــي الجـــداول رقم(4) بالإضافة إلى الجدول رقم(5)يمكن إن نلاحظ ما يلي :-

- إن أسواق الدول العربية مجتمعه قد استحوذت على النصـــيب الأكبـــر مـــن الصادرات الوطنية وبنسبه بلغت بالمتوسط حوالي (49.2%) خـــلال فتـــرة السبع سنوات الأخيرة ، فيما بلغت ذروتها فـــي عـــام (2013) (2571.2) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت(51.4%).

- تذبذب قيمة الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي خــلال فتــرة الدراسة(1993-2000)، فيما ارتفعت خلال الفترة(2001- 2011) باستثناء عامي (2009) و(2013) فقد شهد انخفاضاً، ويمكن من خلال جدول الأهمية النسبية للصادرات ملاحظة إن قيمة الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحــاد الأوروبي لا تزال دون المستوى المطلوب ، على الرغم من دخــول الأردن في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في عام (2000) حيــث بلــغ متوسط مساهمة الصادرات إلى هذه الدول خلال الســبع ســنوات الأخيــرة (%4.7).
- الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي خــلال الست سنوات الأخيرة حيث ارتفعت الأهمية النسبية لهذه الصــادرات لتبلــغ بالمتوسط ما قيمته (%16.7) خلال الفترة (2009-2014)، في حين يمكــن ملاحظة أن أعلى قيمة للصادرات الأردنية إلى الســوق الأمريكــي بلغــت (929,9) مليون دينار أردني فــي عــام (2014) بأهميــة نســبية بلغــت (%18.0).
- تذبذب نسبة الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأسيوية ممثلة بالهند والصين واليابان، حيث بلغت هذه النسبة بالمتوسط خلال فترة الدراسة (%14.1)، في حين بلغت أعلى قيمة للصادرات الأردنية فــي عــام (2008) (1106,5) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت(%24.9)، ويعود هذا التذبذب إلى عدم تفعيل جميع الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول.

2.7.3 التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية في الفترة (1993-2014)

جدول رقم (6)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية وفقاً لأسواق الاستيراد

في الفترة (1993-2014)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
1993	498.8	986.3	311.5	217.7	439.3
1994	530.5	1000.3	232.5	195.0	404.3
1995	608.5	1024.8	240.5	199.1	517.4
1996	761.8	1146.7	294.9	129.2	711.0
1997	683.0	1142.1	275.0	274.3	533.7
1998	521.6	1082.6	258.1	279.8	572.3
1999	569.3	1008.1	259.7	292.3	505.8
2000	773.7	1248.1	322.0	299.0	616.6
2001	823.2	1279.2	280.7	344.8	725.8
2002	907.8	1224.4	278.6	407.6	780.8
2003	1121.8	1276.6	276.2	524.2	873.2
2004	1776.0	1711.3	393.9	782.5	1099.2
2005	2516.0	2222.9	417.0	1001.5	1285.5
2006	2930.2	2270.9	393.3	1239.9	1353.4
2007	3210.6	2963.8	449.0	1435.2	1663.6
2008	4000.0	3537.8	551.1	1658.4	2313.6
2009	3238.3	2723.0	707.3	1699.5	1739.6
2010	3849.9	2753.6	615.6	1807.4	2023.6
2011	4947.7	3531.4	861.4	1936.5	2163.2
2012	5260.9	3526.7	977.5	2200.7	2767.9
2013	4809.3	4144.2	969.3	2709.8	3034.8
2014	4873.9	4320.2	937.1	2975.6	3039.1

المصدر:منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من إجمالي المستوردات

في الفترة (1993-2014)

السنوات	الدول العربية (%)	الدول الأوروبية (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الهند والصين واليابان (%)	الدول الأخرى (%)
1993	20.3	40.2	12.7	8.9	17.9
1994	22.5	42.3	9.8	8.3	17.1
1995	23.5	39.6	9.3	7.7	19.9
1996	25.0	37.7	9.7	4.2	23.4
1997	23.5	39.3	9.5	9.4	18.3
1998	19.2	39.9	9.5	10.3	21.1
1999	21.6	38.3	9.9	11.1	19.1
2000	23.7	38.3	9.9	9.2	18.9
2001	23.8	37.0	8.2	10.0	21.0
2002	25.2	34.1	7.7	11.3	21.7
2003	27.5	31.4	6.8	12.9	21.4
2004	30.8	29.7	6.8	13.6	19.1
2005	33.8	29.9	5.6	13.4	17.3
2006	35.8	27.7	4.8	15.2	16.5
2007	33.0	30.5	4.6	14.8	17.1
2008	33.2	29.3	4.6	13.7	19.2
2009	32.0	26.9	7.0	16.8	17.3
2010	34.8	24.9	5.6	16.4	18.3
2011	36.8	26.3	6.4	14.4	16.1
2012	35.7	23.9	6.6	14.9	18.9
2013	30.7	26.5	6.1	17.3	19.4
2014	30.2	26.8	5.8	18.4	18.8
المتوسط العام	28.3	32.70	7.6	12.4	19

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

من خلال الاطلاع على التوزيعات الجغرافية للمستوردات الأردنية بالإضـــافة إلى الأهمية النسبية لإجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة الواردة في الجـــداول رقم(6) بالإضافة إلى الجدول رقم(7)يمكن إن نلاحظ ما يلي :-

- إن قيمة المستوردات بشكل عام من جميع الدول ذات العلاقة قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى أن الأردن من الدول المستوردة لمعظم السلع والخدمات.
- تذبذبت قيمة المستوردات خلال فترة (1993-2002) بنسبة بلغت بالمتوسط (22.83%)، في حين بلغت المستوردات الأردنية ذروتها في عام (2012)

(5260.9) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت(35.7 %) ويعزى هذا الارتفاع في المستوردات الأردنية من أسواق الدول العربية إلى اتفاقيات التجارة العربية والمناطق الحرة .

- ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية من أسواق الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (1993-2014) حيث بلغت أهميتها النسبية(32.75%)وهي أعلى أهمية نسبية مقارنة بالأسواق الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت في حيز التنفيذ في عام(2002)، فيما بلغت المستوردات الأردنية من أسواق الاتحاد الأوروبي ذروتها في عام (2014) لتبلغ (4320.2) مليون دينار أردني بأهمية نسبية بلغت(26.8%).
- رغم أن سوق الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر من أكبر الأسواق العالمية إلا إن قيمة المستوردات الأردنية من هذا السوق قد حافظت على نسب شبه ثابتة خلال الفترة (1993-2007) بنسبة أهمية تبلغ (8.32%)وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل أبرزها تقلبات أسعار الصرف العالمي وارتفاع تكاليف النقل ووجود منتجات منافسة محلية بأسعار منافسة. في حين بلغت أعلى قيمة للمستوردات الأردنية من السوق الأمريكي في عام (2012) لتبلغ (969.3) مليون دينار أردني بأهمية نسبية بلغت(6.1 %).
- تذبذبت المستوردات الأردنية من أسواق الدول الأسيوية ممثلة بالهند والصين واليابان خلال فترة الدراسة بنسبة أهمية بلغت(12.4%)في حين بلغت اكبر قيمة للمستوردات من هذه الدول في عام (2014) لتبلغ (2975.6) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت(18.4%).

8.3 الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني

راكمت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الماضي ولا زالت تـــراكم ثروات وأصول سائلة أو شبة سائلة من الذهب والعملات الأجنبية وكــذلك أصـــول أجنبية شكلت بمجملها احتياطيات مهمة لمواجهة وتحقيق وظائف وأهــداف داخليـــة وخارجية .

وعند الحديث عن الاحتياطيات يتم التركيز على ما يتراكم لدى البنك المركزي بشكل أساسي، وما يتراكم في الصناديق السيادية، ومن هنا يبين الجـدول رقـم(8) مقدار الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردنـي خـلال فتـرة الدراسـة (1993-2014) بالمليون دينار أردني .

جدول رقم (8)

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني خلال (1993-2014)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بالمليون دينار
1993	413.00
1994	303.00
1995	303.00
1996	494.00
1997	1,200.00
1998	829.00
1999	1,412.00
2000	1,959.00
2001	1,828.00
2002	2,478.00
2003	3,361.00
2004	3,420.00
2005	3,363.00
2006	4,326.70
2007	4,871.40
2008	5,490.50
2009	7,713.00
2010	8,679.10
2011	7,465.20
2012	4,702.50
2013	8,512.00
2014	9,981.90

المصدر: البنك المركزي الأردني

يتبين لنا من جدول رقم (8) أن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركـزي الأردني قد نمت بشكل كبير خـلال سـنوات الدراسـة لتبلـغ فـي بدايـة فتـرة الدراسة(413.00) مليون دينار أردنـي، ولتصـبح فـي نهايـة فتـرة الدراسـة (9.981.90) مليون دينار أردني ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامـل أهمهـا: نمـو التجارة الخارجية وزيادة تحويلات العاملين في الخارج .

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 نموذج الدراسة

لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية بشقيها في الأردن على الاحتياطيات الأجنبية خلال فترة الدراسة فقد تم اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي تصف هذه العلاقة كما يلي:

1- **الصادرات (Exports)**: تمثل الصادرات الوطنية مؤشراً مهماً على التجارة الخارجية وأيضا على مقدار الاحتياطيات الأجنبية من جهة أخرى، إذ يعتبر حجم الصادرات الوطنية مؤشراً على استقرار وازدهار الاحتياطيات الأجنبية ، ولذلك يتوقع وجود علاقة إيجابية بين متغير الصادرات ومقدار الاحتياطيات الأجنبية.

2- **المستوردات(Imports)**: تعتبر المستوردات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاحتياطيات الأجنبية، إذ يمكن القول أن ارتفاع حجم المستوردات من الخارج يقود إلى استنزاف مقدار كبير من الاحتياطيات الأجنبية ، ولذلك يتوقع بأن هنالك علاقة سلبية للمستوردات على مقدار الاحتياطيات الأجنبية.

2.4 المنهجية

في هذه الدراسة تم تطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الكمي القياسي، باستخدام السلاسل الزمنيةTime Series Analysis، نموذج التكامل المشترك (co-integration) ونموذج تصحيح متجه الخطأ Error-Correction Model(ECM). كما طبقت اختبارات أخرى مثل: اختبار السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل في سبيل بيان العلاقة بين المتغيرات وقياس اثر وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية التي تشكل نموذج الدراسة. كما في الجدول رقم(9):

الجدول رقم(9)

الاختبارات المستخدمة

قائمة الاختبارات الإحصائية المستخدمة			
1	اختبار جذر الوحدة	5	اختبار آلية تصحيح الخطأ
2	اختبار السكون	6	اختبار السببية
3	اختبار فترات التباطؤ والاستثناء على فترات التباطؤ	7	اختبار تحليل مكونات التباين
4	اختبار التكامل المشترك	8	اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

1.2.4 اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test)

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، باختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Superiors Regression)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (**t،f**) وقيمة R^2، لكنها لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي إن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (**OLS**) يعطي تفسيراً زائفاً في حالة عدم سكون البيانات. ولاختبار سكون البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع (**ADF**) والذي يعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad \text{.............................(1)}$$

حيث يعبر Y_t عن متغيرات الدراسة

في السنة **t**، حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

وحسب اختبار ديكي- فولر الموسع(**ADF**) تعد السلسلة الزمنية ساكنة (ساكنة)، إذا كانت قيمة (**t**) المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة (**t**) الجدولية، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم سكون السلسلة ($H_0:B=0$) أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة غير ساكنة، ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع

السكون ،فان الاختبار يعاد ولكن بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تستقر تعاد العملية مع الفرق الثاني حتى تصل السلسلة إلى وضع السكون (Guajarati&Proter, 2009).

2.2.4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود توليفة أو أكثر بين متغيرات النموذج تتصف بالسكون من سلاسل زمنية غير ساكنة على مستواها الأصلي ، وفي حال وجود هذه التوليفة المشتركة فإنه من المحتمل وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات على المدى الطويل، وفي حال عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات فإن العلاقة التوازنية على المدى الطويل تبقى مثارا للشك والتساؤل. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح(Johansen and Juselius:1990-1991، Johansen:1988)اختبار إحصائيتين، وهما:

أولا: اختبار الأثر (Trace tset- λtrace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (r=q) ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{\lambda}_i) \quad \text{..................} (2)$$

حيث (λ r+1,…,λ n) تمثل اقل المتجهات الكامنة (eigenvector) (p-r). وتشير فرضية العدم إن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو اقل عن (r).

ثانيا: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -Tln\,(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \quad \text{........................}(3)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هنالك (r)

متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

3.2.4 آلية تصحيح الخطأ(Error Correction Mechanism)

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح إن هنالك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي، وحسب(Engle and Granger, 1987) فان المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنيه طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تخطى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير بين متغيرات النموذج.

يقضي اختبار "جرانجر" بأن وجود التكامل المشترك يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات، وإضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ، ويتم ذلك بتقدير المعادلة التي تمثل العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير.

4.2.4 اختبار السببية(Causality Test)

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، حيث يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية سواء أكان أحادياً، أم تبادلياً، وقد لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة (F) المعطاة في نتائج اختبار "جرانجر" للسببية ، من خلال مقارنة القيمة المحسوبة المطلقة لـــــ (F) مع القيمة الجدولية (الحرجة) لها. ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية(Engle and Granger, 1987).

5.2.4 اختبار مكونات التباين(Variance Decomposition)

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، كذلك يحدد الاختبار مقدار التباين العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين ، وللتأكد من مصداقية نتائج الاختبار يتم عادة اللجوء إلى توزيع تشولاسكي(Decomposition Cholaski) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغير في النموذج، وحتى يتم التأكد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة، يتم إعادة الاختبار بعد عكس ترتيب المتغيرات (Wei, 1990).

6.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل(Impulse Response Test)

يعني اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج ومدى تأثيرها عليها، من خلال توضيح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضا كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.

3.4التحليل القياسي لنموذج الدراسة

الجدول رقم (10)

الإحصاءات الوصفية للبيانات (ملحق (أ))

	FR	EX	IM
Mean	0.300000	0.221818	0.623636
Median	0.355000	0.210000	0.610000
Maximum	0.460000	0.290000	0.830000
Minimum	0.060000	0.180000	0.460000
Std. Dev.	0.132342	0.035407	0.102796
Skewness	-0.570400	0.709599	0.486926
Kurtosis	1.984174	2.412816	2.329934
Jarque-Bera	2.1388	2.162	1.280
Probability	0.343	0.339	0.527
Sum	6.600	4.88	13.72
Sum Sq. Dev.	0.367	0.0263	0.22
Observations	22	22	22

الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج eviews.

إذا كانت قيم الانحرافات المعيارية عالية فإنه يدل على أن القيم متباعدة وغير متجانسة، أما إذا كانت الانحرافات المعيارية منخفضة فان القيم تكون متجانسة ومتقاربة، وعليه يلاحظ من الجدول رقم (10) أن الانحرافات المعيارية للمتغيرات ذات قيم منخفضة وهذا يدل على تجانس البيانات.

1.3.4اختبار جذر الوحدة لقياس مدى سكون متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test).

يمكن اختبار مدى سكون السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، والذي يتم من خلاله الحكم على المتغيرات عن طريق القيمة الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من (5%)، فإن هذا يشير إلى عدم استقرار المتغير

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار ديكي ــ فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller)

المتغيرات	المستوى				الأول الفرق			
	Adf	P	T	النتيجة	Adf	p	t	النتيجة
FR	-1.729	0.4027	3.2	غير ساكنه	4.7176-	0.0016	3.2	ساكنه
EX	-1.837	0.3533	3.2	غير ساكنه	4.632-	0.0017	3.2	ساكنه
IM	-2.200	0.2121	3.2	غير ساكنه	3.633-	0.0145	3.2	ساكنه

***عند مستوى معنوية** (5%) ، **الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج** eviews.

يظهر الجدول رقم (11) أن جميع المتغيرات (الصادرات والمستوردات والاحتياطيات الأجنبية) تعتبر ساكنة من الدرجة الأولى(1) ، أي بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%)، بينما هي غير ساكنة عند المستوى،وعليه فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعتبر متكاملة.

2.3.4 اختبار فترات الإبطاء

يتم اختبار فترات الإبطاء الملائمة لكل متغير بإجراء انحدار ذاتي لكل متغير ولفترة إبطاء واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختبار النموذج (FPE.HQ.SC.AIC).

1.معيار خطا التنبؤ النهائي(1969)(Final Prediction Error (FPE.

2. معيار معلومات اكياكي (AKaiKe (AIC :1973.

3. معيار معلومات شوارز (Schwarz (SC :1978.

4. معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn (H-Q:1979.

الجدول رقم (12)

معايير اختبار النموذج (FPE.HQ.SC.AIC)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	85.49893	NA	5.25e-08	-8.249893	-8.100533	-8.220736
1	109.7063	38.73175*	1.17e-08*	-9.770627*	-9.173188*	-9.654001*
2	112.9204	4.178428	2.24e-08	-9.192045	-8.146526	-8.987948

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (12)أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرات هي فتـــرة الأولـــى(Lag=1) كونهـــا معنويـــة لأكثـــر عـــدد مـــن معـــايير المفاضـــلة (FPE.HQ.SC.AIC).

3.3.4اختبار السببية(Causality Test)

يعد اختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الأكثر استعمالاً، إذ يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فإما أن تكون أحادية الاتجاه أو أن تكون تبادلية أي أن كلا المتغيرين يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما وعند تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(13).

الجدول رقم (13)

نتائج اختبار السببية(ملحق (ب))

اتجاه السببية	F-stat	الاحتمالية	النتيجة	اتجاه السببية	F-stat	الاحتمالية	النتيجة
EX/FR	0.749	0.39	لا يسبب	FR/EX	3.78	0.067	لا يسبب
IM/ FR	0.014	0.9071	لا يسبب	FR/ IM	4.76	0.04	يسبب
IM/EX	0.639	0.43	لا يسبب	EX/IM	0.77	0.042	يسبب

الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج eviews

إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (5%) في الاتجاهين يعني ذلك وجود علاقة سببية تبادلية، أي أن كلا منهما يسبب الآخر، وعليه فإنه يلاحظ من الجدول

رقم(13) أنه يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات من جهة(من FR الى IM)، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والمستوردات من جهة أخرى (من EX إلى IM).

4.3.4 اختبار جوهانسون(Johansen Test)

يعد اختبار جوهانسون أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية وبخاصة في حالة وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك، فإذا تم استخدام اختبار انجل جرينجر فإنه يؤدي إلى وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن أن يظهر في هذا الاختبار ولذلك كان لابدّ من استخدام اختبار جوهانسون.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام

اختبار جوهانسون (ملحق (ج))

المتغيرات	Trace statistic	Critical value (5%)	P-Value
الاحتياطيات الأجنبية	43.04	29.79	0.0009
الصادرات	10.127	15.494	0.271
المستوردات	4.129	3.84	0.042

الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج eviews

يلاحظ من الجدول رقم (14)أنه يوجد على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات،أي أن هناك على الأقل متجه واحد للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

تقدير النموذج اللوغاريتمي الذي يمثل العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات والصادرات كالآتي:

$$LnFR = a + b_1 LnEX + b_2 LnIM$$

بعد إجراء التحليل كانت النتائج بعد التقدير كما يأتي:

$$LnFR = -13.14 + 2.85\,LnEX - 1.31\,LnIM$$

T test (-1.42) (2.98) (-6.18)

$N = 22$, $R^2 = 0.86$, $DW = 1.25$

$d_L = 1.15$, $d_u = 1.54$

المعيار الإحصائي والقياسي

يلاحظ أن قيمة ($DW = 1.25$) وهي تقع ما بين ($d_L = 1.15$) و($d_u = 1.54$)، وهذا يعني أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي موجب ولذلك يجب إعادة تصحيح النموذج من خلال معامل التصحيح ((AR(1)).

فبعد إعادة تصحيح النموذج تم الحصول على النتائج التالية:

$$LnFR=18.84 + 0.86\ LnEX - 0.33\ LnIM + 0.94AR(1)$$

T test (0.37) (-2.60) (2.32) (15.88)

$N = 21$, $R^2 = 0.91$, $DW = 2.40$

$d_L = 1.13$, $d_u = 1.54$

يلاحظ بعد تعديل النموذج أن قيمة ($DW = 2.40$) أكبر من (2) وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتبن من اختبار (T) أن جميع القيم الإحصائية المحسوبة بعيدة عن الصفر، فعند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$) ودرجة حرية ($n-k-1= 21$) نجد أن القيمة الإحصائية لـــــ (T) الجدولية تساوي ($T_t = 2.093$) وهي أكبر من احصائية (T) المحسوبة والتي تساوي ($T_c = 0.35$)، أي إنّ($T_c<T_t$)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية بعدم معنوية معلمة الثابت، وأما بالنسبة للمعلمة (b_1) فتكون القيمة الإحصائية (T) المحسوبة والتي تساوي($T_c=2.60$) أكبر من قيمة (T) الجدولية، أي إن($T_t<T_c$)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H_1)، ويعني أن قيم الصادرات تؤثر على قيم الاحتياطيات الأجنبية.

وأما بالنسبة للمعلمة (b_2) فإن القيمة الإحصائية (T) المحسوبة والتي تساوي($T_c=2.36$) أكبر من قيمة (T) الجدولية، أي إن($T_t<T_c$)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H_1)، ويعني أن قيم المستوردات تؤثر على قيم الاحتياطيات الأجنبية.

كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي ($R^2 = 0.91$)، وهذا يعني أن 91% من التغيرات التي تحدث لقيم الاحتياطيات الأجنبية في الأردن خلال فترة الدراسة تم تفسيرها بواسطة تغيرات قيم المستوردات وقيم الصادرات.

المعيار الاقتصادي

بتقدير النموذج يلاحظ أن قيمة المعلمة ($b_1 = 0.86$) قيمة موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين قيم الاحتياطيات الأجنبية وقيم الصادرات فعندما يتم زيادة الصادرات وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بمقدار (86%)، وأما بالنسبة للقيمة المقدرة للمعلمة (b_2) والتي تساوي ($b_2 = -0.33$) فهي قيمة سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ما بين قيم المستوردات والاحتياطيات الأجنبية،كما أن معلمة الثابت تم تقديرها إذ تساوي($a= 18.84$).

وبعد التحليل والمناقشة الاقتصادية والإحصائية توصل الباحث إلى أن النموذج مقبول إحصائيا ومقبول اقتصاديا.

5.3.4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يشير نموذج تصحيح الخطأ إلى العلاقة الآتية:

$$LnFR= 0.24 + 21.69\ LnEX - 6.97 LnIM$$

$$T\ test\ (8.65) \qquad (7.78)$$

$$N =19\ ,\ R^2= 0.37$$

يتبن من اختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) وعند درجة حرية(n-k=19) أن معامل الصادرات والمستوردات معنوياً، وبتقدير معلمة المستوردات ظهرت بالإشارة السالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات، إذ تم تقديرها بـــ (-6.97)، وكما تم تقدير معلمة الصادرات بـــ(21.69) وهي قيمة موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات والاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي، ليؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي والصادرات والمستوردات، إذ تشير

هذا المعالم إلى وجود توازن خلال الفترات القادمة، مما أدى إلى الحصول على علاقة تكامل مشترك.

وكان معامل التصحيح($R^2 = 0.37$) وهذا يعني أن 37% من التغيرات في الاحتياط الأجنبي تم تفسيرها بواسطة تغيرات الصادرات والمستوردات.

الجدول رقم (15)

تقدير نموذج تصحيح الخطأ

معادلة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي

Vector Error Correction Estimates

Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
FR(-1)	1.000000
EX(-1)	-21.68516
	(2.50637)
	[-8.65201]
IM(-1)	6.966093
	(0.89442)
	[7.78843]
C	0.242847
Error Correction:	**D(FR)**
CointEq1	-0.043169
	(0.01442)
	[-2.99311]
R-squared	0.373391
Adj. R-squared	-0.025361
Sum sq. resides	0.079309
S.E. equation	0.084911
F-statistic	0.936400
Log likelihood	25.08918
Akaike AIC	-1.798861
Schwarz SC	-1.401203
Mean dependent	0.017368
S.D. dependent	0.083855

6 .3.4 اختبار مكونات التباين(Variance Decomposition)

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR يتم تحليل التباين إلى مكوناته، بعد تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج موضحة في جدول رقم(16)، كما يأتي:

الجدول رقم (16)

نتائج تحليل مكونات التباين(Variance Decomposition)

Variance Decomposition of FR:			
Period	FR	EX	IM
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	96.56885	0.002554	3.428595
3	86.25110	5.642508	8.106389
4	80.01273	10.68375	9.303516
5	76.41626	13.20331	10.38043
6	74.00875	14.32517	11.66608
7	72.59434	14.68641	12.71925
8	71.83480	14.77658	13.38861
9	71.47617	14.80194	13.72189
10	71.33653	14.81101	13.85245

يلاحظ من الجدول رقم (16) أنه خلال الفترة الأولى أن 100% من الخطاء في التنبؤ في تباين الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي يعزى للمتغير نفســه بينما في الفترة الثالثة تقل النسبة إلى 86.01% مقابــل 5.6% و 8.10% والتــي تعزى إلى متغير الصادرات والمستوردات على التوالي، لتصل النسبة فــي الفتــرة العاشرة 14.81% التي تعزى للصادرات و13.85% التي تعزى للمستوردات مقابل 71.33% التي تعزى إلى المتغير نفسه، وعليه يلاحظ أن مقدار الخطاء بالتنبؤ فــي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنــك المركــزي الــذي يعــزى لتغيــر الصــادرات والمستوردات يرتفع مع الزمن، وهذا يدل على الأهمية النسبية لكل من الصــادرات والمستوردات مع مرور الزمن ليبين هذا الاختبار مــدى انســجام الاســتجابة مــع المتغيرات.

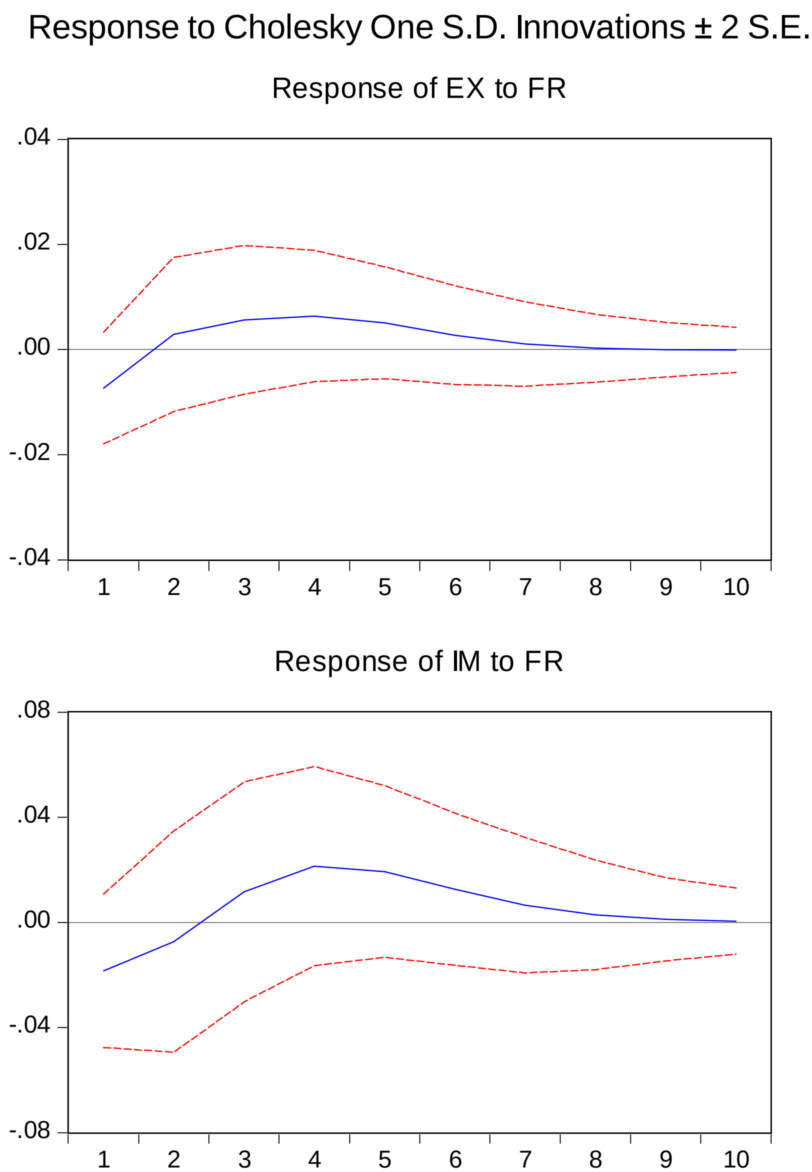
7.3.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function Test)

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات التي تتعرض لها مختلف المتغيرات (الصادرات والمستوردات والاحتياطيات الأجنبيـــة) المتضـــمنة نموذج (VAR) مع الزمن، ليظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلـــل عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

ويبين الشكل رقم (1) استجابة ردة الفعل التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي في الأردن لصدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في التجارة الخارجية، إذ يتبين من الشكل بأنه يوجد علاقة موجبة، وبالتالي أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط بين التجارة الخارجية سوف يؤثر بشكل ايجابي مباشرة على الصادرات في الفترة الأولى.

وأما في الفترة الثانية يتضح من الشكل أنه فسوف يؤثر بشكل سلبي وغيـــر معنوي، وعليه فإن أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط مقداره انحراف معياري واحـــد يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التجارة الخارجية والمستوردات غير معنوية، ويوجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والاحتياطيـــات الأجنبيـــة لـــدى البنـــك المركزي.

كما ويلاحظ من الشكل رقم(1)أن الخط الأزرق إذا كان إلى الأعلـــى يعنـــي موجباً إما إذا كان إلى الأسفل يعني سالباً، أما الخط الأحمر فهو فتـــرات الثقـــة أي الخطوط العليا كلما زادت فترة الثقة كلما كان اسواء أي وجود علاقة ضعيفة جـــداً وغير معنوية



الشكل رقم (1)

ملحق (د)

دالة الاستجابة لردة الفعل

4.4 النتائج

1- على الرغم من نمو الاحتياطيات الأجنبية بشكل ملحوظ إلا أنها لا تزال متذبذبة وذلك لان الصادرات ما تزال دون المستوى المطلوب وأيضا لاعتماد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على الاستيراد وخصوصاً النفط ومشتقاته .

2- بسبب صغر حجم الاقتصاد الأردني فقد تأثر بشكل كبير من الأزمات الاقتصادية والسياسية في الدول المجاورة التي كان لها السبب الرئيسي في تباين الاحتياطيات الأجنبية فكانت أعلى نسبة انخفاض في مقدار الاحتياطيات الأجنبية في عام (2012) حيث بلغت نسبة انخفاض الاحتياطيات الأجنبية (-37%).

3- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنه على مستواها بينما سكنت عند الفرق الأول.

4- أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من الصادرات باتجاه الاحتياطيات الأجنبية، ووجود علاقة سببية أيضاً أحادية الجانب تتجه من المستوردات باتجاه الاحتياطيات الأجنبية عند مستوى دلالة (5%) ووجود علاقة سببية تتجه من الاحتياطيات الأجنبية إلى الصادرات عند مستوى دلالة (10%) وهذا يتفق مع المعرفة السابقة.

5- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه واحد للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

6- أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأنه يوجد هناك علاقة طردية بين الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والصادرات وعلاقة عكسية بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

7- أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأن معلمة الصادرات في معادلة الاحتياطيات الأجنبية كانت طرديا و معنوياً عند مستوى(5%) فإذا زادت الصادرات بنسبة (1%) سوف تزيد الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.86%) كما أظهرت أن معلمة المستوردات كان سلبياً ومعنويا ً عند

مستوى(5%) فإذا زادت المستوردات بنسبة (1%) سوف تنخفض الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.33%-).

8- أظهرت نتائج تحليل مكونات تباين أن متغير الصادرات صاحب اكبر قدرة تفسيرية بلغت(14.81%) لأخطاء التباين من بين متغيرات الدراسة يليه متغير المستوردات الذي يفسر حوالي(13.85 %) من أخطاء التباين، حيث يظهر هذا الاختبار التأثير الكبير لكل من الصادرات والمستوردات على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي .

9- أظهرت نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لحدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد بين التجارة الخارجية و الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي في الأردن، إذ يتبين بأنه يوجد علاقة موجبة، وبالتالي أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط بين التجارة الخارجية سوف يؤثر بشكل ايجابي مباشرة على الصادرات في الفترة الأولى.

وأما في الفترة الثانية فسوف يؤثر بشكل سلبي وغير معنوي، وعليه فإن أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التجارة الخارجية والمستوردات غير معنوية، ويوجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي.

5.4 التوصيات

1- على الدولة الأردنية المحافظة على قدر كافي من الاحتياطات الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الاستيراد ولمواجهة أي أخطار مالية محتملة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الجوار.

2- على الدولة الأردنية أن تبذل المزيد من الجهود في سبيل دعم الصادرات الأردنية لما لها من أثر ايجابي في رفع الاحتياطات الأجنبية.

3- إصدار القوانين التي تحمي الصادرات الوطنية لما له من اثر ايجابي في خفض الاستيراد وزيادة الصادرات التي تنعكس بصور ايجابية على الاحتياطات الأجنبية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

آن ي، كيستر (2000). **تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية**،التمويل، يونيه، صندوق النقد الدولي.

العصار، رشاد والشريف، عليان وداود ،حسام وسلمان، مصطفى(2000). **التجارة الأردنية** . الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار الميسره للنشر والتوزيع.

براهم، بلقلة (2009). **آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير اقتصاد** . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

البنك المركزي الأردني 2005،2015، **التقرير السنوي**.

صندوق النقد الدولي 2011،2013، **التقرير السنوي**.

ب ماكي، استيفان (1990). **التجارة الدولية**.ترجمة: حسان بابكر،مراجعة وتقديم: وليد إسماعيل السيفو، العراق، اربيل: مطبعة التعليم العالي.

عبدالعظيم،مبارك وعبدالمنعم، يونس (1996). **اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية**، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية.

صالح، مظهر محمد (2009). **السياسات النقدية في العراق رؤية تحليله** . العراق، بغداد.

الحصري، طارق (2010). **الاقتصاد الدولي:نظريات التجارة الخارجية** . مصر، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

داود، حسام علي وأبو خضير،أيمن وصوفان، عبدالله (2002). **اقتصاديات التجارة الخارجية**.الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

دياب، محمد (2010). **التجارة الدولية في عصر العولمة**. لبنان، بيروت: دار المنهل اللبناني.

الرجوب، سامر، (1997)، **السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني:دراسة تحليلية قياسية (1970 -1995)**، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الاقتصاد ، جامعة اليرموك.

الريموني، أحمد وحسن النادر (1997). اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول النامية، **مجلة أبحاث اليرموك**،منشورات جامعة اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول.

رهبان، عبدالرؤوف. (2003)، **جغرافية التجارة الخارجية**، دمشق، سوريا،جامعة دمشق.

السواعي، خالد (2003). **محددات التجارة الخارجية في الأردن (1973-2000)**.رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

شهاب، مجدي محمود (1996). **الاقتصاد الدولي**. لبنان، بيروت: دار الجامعية.

الصرن، رعد حسن (2000). **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**.الجزء الأول، سوريا، دمشق: دار الرضا للنشر.

الطائي، غازي صالح محمد (1999). **الاقتصاد الدولي**. العراق، الموصل: دار الكتب والنشر.

العرب، محمد عز مصطفى (2003). **النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي.

عوض، طالب محمد (1995). **التجارة الدولية:نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى. الأردن، عمان: معهد الدراسات المعرفية.

الفقير، سحر محمد عبده (2008). **اثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في ظل التكامل المالي المتزايد -حالة الأردن- رسالة ماجستير**، الجامعة الأردنية ، الأردن.

القريشي، محمد صالح تركي،الدليمي، فواز جار الله (1990). **مقدمة في الاقتصاد الدولي**. كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، الموصل.

الزوكة، محمد خميس (1988). **جغرافية النقل**. لبنان، بيروت: دار النهضة العربية.

محمد، أميره (2005). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**.الطبعة الأولى مصر، القاهرة:دار الجامعية.

مصطفى، احمد سيد (2002). **إستراتيجية تصديرية عربية .....كيف؟**.ملتقى التسويق في الوطن العربي، ص147.

محمدي، الطيب أمجد (2008). **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر(الواقع والمتطلبات)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشلف، الجزائر، الجزائر.

المرزوقي، عمر (2005). **التبعية الاقتصادية في الدول العربية**.لبنان، بيروت:مكتبة الرشد

المناعي، جاسم (2009). **مؤتمر صندوق النقد العربي**.لبنان ،بيروت.

وفا، عبدالباسط (2000). **سياسات التجارة الخارجية**. مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

وراد، طالب عوض (2013). **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**.الطبعة الثانية الأردن، عمان.

وشوتر، نجم الدين (2000). **تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية**.

يونس، محمود (1986). **مقدمة في التجارة الدولية**. لبنان، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

ب- المراجع باللغة الانجليزية

IMF. (1970).).**international Reserves: Needs and Availability,** Washington, DC.

Onno de Beaufort Wijnholds, J & Arend Kateyn. (2001). **Reserves Adequacy in Emerging Market Economics**,IMF Working Paper,Sep.

Malindretos, John (2012), Foreign Exchange Reserves in Asia and Its Impact on Import Demand, College of Business and Technology, Texas-USA Publishers, **International Journal of Economics and Finance**.

Sultan, zafar ahmad (2011). Foreign Exchange Reserves and India's Import Demand: A Cointegration and Vector Error Correction Analysis, College of Business Administration, Al Kharj, Publishers, **International Journal of Business and Management**.

Shen, Raphael S.J (2013), **CHINA'S "GOING OUT" POLICY: INCEPTION, EVOLUTION, IMPLICATION**, University of Detroit Mercy, Mantzopoulos Publishers, **Journal of Business and Behavioral Sciences**

Krugman. **Five Year Plan For Economic and Social Development**, 1986-1990.Jordan (1986).

Ender, Walter & Lapan, Harvey. (1994). **International Economics** , Prentice-Hall, Inc, New Jersey,P(35-40).

Birol, F,(2004). **Analysis of the impact of high oil prices on the global economy**, Geneva :international energy agency.

International monetary fund (2000). **The impact of higher oil prices on the global economy**, Geneva.

Engle, Robert F. ; Granger, C. W. J. (1987), Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, **Econometrics,** Vol.55, No.2., pp.251-276

Greene, Wiliam. H (2003). **Econometric Analyses** Fifth edition.

Gujarati, D.N., Porter, D.C. (2009), **Basic Econometrics**, The McGraw-Hill, International Edition, 5th edition.

Johansen,S. & Juselius,K. (1990), Maximum likelihood estimation and inference on cointegtation with application to the demand for money, **Oxford bulletin of Economics and Statistics**, Vol.52,169-210

Wei, William W.S. (1990). **Time Series Analyses: University and Multivariate Methods**, Addison Wesley Publishing, 3rd edition , Inc. New York, USA.

Smith, A. [1776]. **The Wealth of Nations**. London: Penguin Books.

Ricardo, D. 1951. "On Foreign Trade." in P. Sraffa and M.H. Dobb (eds.), **The Works and Correspondence of David Ricardo**, Vol. 1. Cambridge, UK: Cambridge University Press

Stopler, W., and P. Samuelson. 1941. "**Protection and Real Wages." Review of Economic Studies IX(November)**: 58–73. Reprinted in R.E. Caves and H.G. Johnson (eds.) (1958) Readings in International Economics. London: Allen and Unwin

Hume, D. 1971 [1776]. **"On Automatic Adjustment."** in Richard Cooper (ed.), International Finance. London: Penguin.

ELI, Heckscher.1919: **The Effect of Foreign Trade on the Distribution of income**, Ekonomisk Tidskrift.

ملحق (أ)

نتائج الإحصاءات الوصفية للبيانات

نتائج الإحصاءات الوصفية للبيانات

	FR	EX	IM
Mean	0.300000	0.221818	0.623636
Median	0.355000	0.210000	0.610000
Maximum	0.460000	0.290000	0.830000
Minimum	0.060000	0.180000	0.460000
Std. Dev.	0.132342	0.035407	0.102796
Skewness	-0.570400	0.709599	0.486926
Kurtosis	1.984174	2.412816	2.329934
Jarque-Bera	2.138884	2.162330	1.280929
Probability	0.343200	0.339200	0.527048
Sum	6.600000	4.880000	13.72000
Sum Sq. Dev.	0.367800	0.026327	0.221909
Observations	22	22	22

ملحق (ب)

نتائج اختبار السببية

نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1993 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause FR	21	0.74991	0.3979
FR does not Granger Cause EX		3.78230	0.0676
IM does not Granger Cause FR	21	0.01400	0.9071
FR does not Granger Cause IM		4.76039	0.0426
IM does not Granger Cause EX	21	0.63983	0.4342
EX does not Granger Cause IM		4.77044	0.0424

ملحق (ج)

نتائج اختبار جوهانسون

نتائج اختبار جوهانسون

Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FR EX IM
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.823124	43.04173	29.79707	0.0009
At most 1	0.270728	10.12794	15.49471	0.2710
At most 2 *	0.195344	4.129468	3.841466	0.0421

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

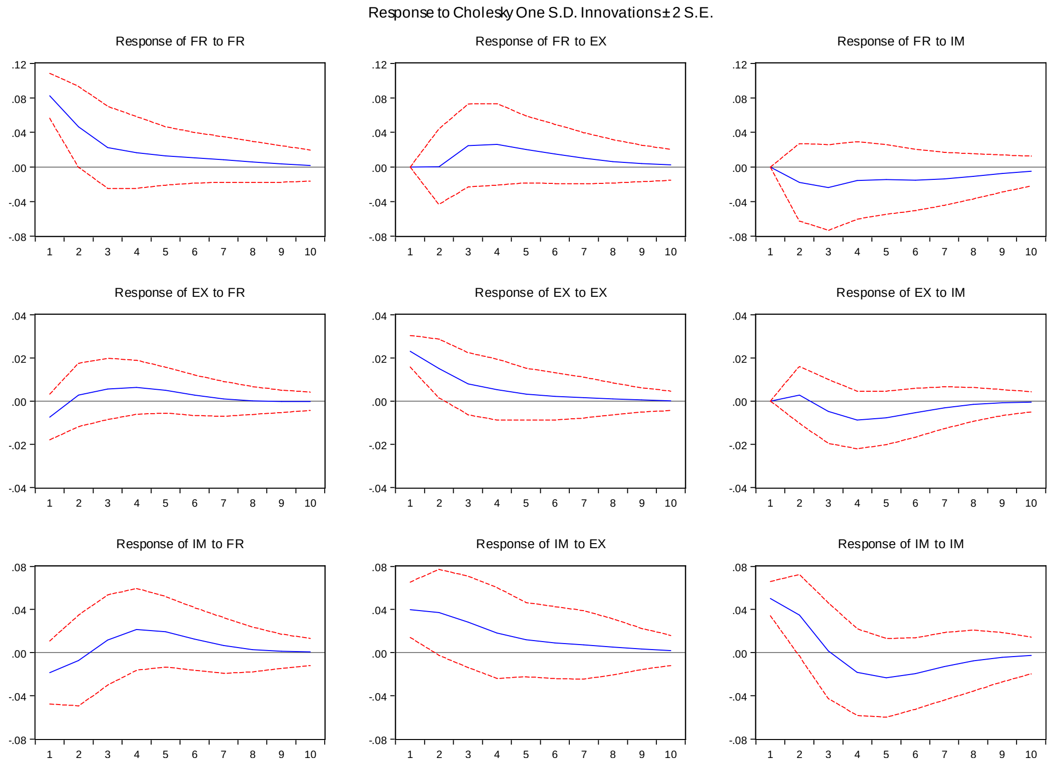
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.823124	32.91378	21.13162	0.0007
At most 1	0.270728	5.998474	14.26460	0.6134
At most 2 *	0.195344	4.129468	3.841466	0.0421

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (د)

دالة الاستجابة لردة الفعل

دالة الاستجابة لردة الفعل



المعلومات الشخصية

الاسم: عبدالله نواف النوايسة

الكلية: إدارة الأعمال

التخصص: اقتصاد

السنة: 2015

هاتف رقم: 0799078889

البريد الإلكتروني: abdelleh30@hotmail.com